



الطبعة الأولى







إهداء إلى

سمو أمير البلاد حفظة الله ورعاه الشيخ صباح الأحمد
الصباح







إهداء إلى

زوجتي وابنتي العزيزتين







إهداء إلى

كل أفراد هذا الوطن





المقدمة

ستكون رؤيتي في هذا الكتاب حول العديد من الأمور المهمة التي تخص هذا الوطن الذي نشترك جميعاً به، ونؤمن بقدراته وهو يؤمن بانجازاته له.

فسأتحدث هنا حول العديد من الأمور والنقاط الرئيسية والمفصلية في الماضي الكويتي والحاضر وما يدور حوله والنظرة الخاطفة نحو المستقبل المجهول.

فمن تلك النقاط معنى المواطنة وما تحويه من أفعال تبين حقيقة ذلك المصطلح بالإضافة إلى نبذ سياسة التشكيك بالولاء والانتماء التي شهدتها الساحة السياسية الأخيرة مما أدت إلى انقسامات شعبية واسعة تؤدي بنا إن استمرينا بها إلى نفق مظلم ونتيجة لا يحمد عقباها، وكذلك مدى أهمية التعايش السلمي ونبذ الطائفية والتعصب بها بشتى أشكالها وأنواعها، وكذلك أؤكد لكم مدى أهمية الحلقة المفقودة وهي الثقة بالمواطنة الحقيقية لهذا الوطن، كما أدعوا إلى نبذ التعصب الأعمى للتبعية السياسية وكيفية احتواء الاحتقان السياسي وبيان مدى الأضرار النابعة منه من خلال الهدوء السياسي والإجراء الذكي، بالإضافة إلى ذكر أشكال الفساد الذي نعاني من سواء سياسياً أو إدارياً أو مالياً وكيفية قلبها لتحقيق مدى التنمية المفقودة والمطلوبة في نفس الوقت نظراً للظروف الاقتصادية الغامضة، كل ذلك في رؤيتي الخالصة تجاه هذا الوطن مجمع بكتاب يلخص لنا حالة الوطن ورؤية وطن في المستقبل القريب.







المواطنة

المواطنة:

المواطنة هي حالة الإنتماء إلى مجتمع واحد يضمه بشكل عام رابط اجتماعي وسياسي وثقافي موحد في دولة معينة.

حيث أن المواطن له حقوق إنسانية يجب أن تقدم إليه وهو في نفس الوقت يحمل مجموعة من المسؤوليات الاجتماعية التي يلزم عليه تأديتها.

وينبثق عن مصطلح المواطنة مصطلح «المواطن الفعال» وهو الفرد الذي يقوم بالمشاركة في رفع مستوى مجتمعه الحضاري عن طريق العمل الرسمي الذي ينتمي إليه أو العمل التطوعي.

لذلك لمصطلح المواطنة أهمية كبرى لدى كثير من الدول التي تقوم بتعريف المواطنة وإبراز الحقوق التي يجب أن يملكها المواطنين كذلك المسؤوليات التي يجب على المواطن تأديتها تجاه المجتمع فضلا عن ترسيخ قيمة المواطن الفعال في نفوس المتعلمين.





التعصب الطائفي

التعصب:

هو شعور داخلي يجعل الإنسان يرى نفسه على حق ويرى الآخر باطل ويظهر هذا الشعور بصورة ممارسات ومواقف ينطوي عليها احتقار الآخر وعدم الاعتراف بحقوقه وإنسانيته.

حيث أن التعصب هو ظاهرة قديمة حديثة يرتبط بها العديد من المفاهيم كالتمييز العنصري والديني والطائفي والجنسي، فكان التعصب للدين أو العرق أو اللون سبب رئيسي للعديد من الحروب والصراعات التاريخية، وما زالت هذه الظاهرة تتجدد باستمرار في عصرنا الحالي وتشكل آفة تدمر الشعوب.

أشكال التعصب:

1- التعصب الديني: هو التعصب لدين أو مذهب معين دون القبول بدين أو المذهب الآخر في مبدأ المواطنة.

2- التعصب السياسي: هو التعصب لحزب أو تيار سياسي يهدف إلى تحقيق الأجندة الخاصة لذلك الحزب أو التيار.

3- التعصب الاجتماعي: هو التعصب لطبقة اجتماعية أو لقبيلة معينة دون الأخرى ووضع المصلحة الشخصية أولاً وتأتي المصلحة العامة تالياً.

صفات المتعصب:

- التسلط والجمود في التفكير، والنظر للأمور من جانب واحد.
- اللجوء إلى العنف لتحقيق الغايات، وتأزيم الشارع السياسي.





● التمرکز حول الذات وعدم تقبل الحوار من الآخرين، وتأتي بعدم تقبل مبدأ الحوار بالأخذ والعطاء مع الآخرين لتبادل الآراء والفكر العامة.

التعصب الديني:

هو مصطلح لوصف التمييز على أساس الدين هو إما بدافع التعصب المرء الخاصة المعتقدات الدينية أو الممارسات والتعصب ضد الآخر. تتجلى عند كل والمستوى الثقافي، ولكن يمكن أيضا ان يكون جزءا رسميا من عقيدة خاصة من الجماعات الدينية.

حيث أن التعصب الديني يمكن أيضا أن يكون إدعاء بتمايز أصحاب دين من الأديان على أصحاب الديانات الأخرى. التعصب الديني قد يكون ديني بحت، و يمكن ان يكون «غطاء قصة» للدافع السياسي أو الثقافي الكامن.

التعصب السيودي (التعصب السياسي والديني):

حيث أن هذا التعصب هو من أشد أنواع التعصب تأثيرا على المجتمع المدني، حيث أنه يقوم على أسس دينية بحتة تأتي تنافيا مع الحرية المدنية، وهذا ما يحدث لدى أغلب السياسيين في الكويت، حيث أن الكويت دولة مدنية ودولة مؤسسات ذات دستور وطني يعطي للمواطن حقوقه بعيدا عن الدين بالمساواة، مؤكدا على أن الدين هو مصدر رئيسي للتشريع كما ذكرت (مادة - 2) «دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع».

يأتي هذا التعصب بدرجة هدم البناء الوطني لأنه يأتي لتعصب ديني مذهبي وينفي باقي المذاهب الأخرى، فكيف لنا بأن نعيش في دولة مدنية، فالتعصب السيودي ينتمي لفئة معينة من المجتمع بحيث يركز كل متعصب بمذهبه ويقوم بتحقيق مصالح المذهب المنتمي إليه، فلطالما عشنا في الكويت حياة يتكاتف بها السني والشيعي معا من أجل وطن واحد، ولطالما كان العمل السياسي عملا من أجل الكويت والمصلحة العامة، لكن ما يحدث اليوم من دمج الدين بالسياسة إلى درجة التعصب هو خطأ يكبر يوما بعد يوم، فالكويت لم تعرف يوما تمييزا دينيا بين مواطن وآخر، لكن ما يدعون إليه المتعصبون هو التمييز الديني المذهبي وادخاله في العمل السياسي للوطن مما يخلق العديد من





الحزازيات بين المواطنين.

فلطالما كان الدين الإسلامي دين يسر، أوصانا بالحب والتسامح، والصفح، وحسن التعايش مع كافة البشر، ووطد في نفوس أبنائه عدداً من المفاهيم والأسس من أجل ترسيخ هذا الخلق العظيم ليكون معها وحدة متينة من الأخلاق الراقية التي تسهم في وحدة الأمة، ورفعته والعيش بأمن وسلام ومحبة وتآلف.

فما تشهده الكويت اليوم هو من الأمور الحساسة جداً، التي قد تؤدي بهلاك المجتمع إن صح التعبير، فالكويت تعاني من فئات دخيلة تنادي باسم الحرية والديمقراطية وتقتل الديمقراطية بالسلاح نفسه من خلال إثارة الشارع السياسي بعنصر التعصب، فالدين هو عقيدة للانسان وشريعته ويجب أن تكون صلة الفرد بالدين عمودية إلى الله وليس أفقية إلى الناس، فالكويت ذات دستور ودولة مؤسسات، فربط السياسة بالدين واستغلال العنصر الحساس لدى المواطنين لتنفيذ الأجندة السياسية التي يغفل عنها أغلب الشارع الكويتي، هي من الأمور الخطرة التي تعيق تقدم الوطن وتنفيذ ما ينص عليه الدستور من حقوق وواجبات، فلأسف هناك من يترك العملية التشريعية للتفرغ نحو تأزيم الشارع السياسي وتعميم الفوضى باسم الإصلاح والديمقراطية، فنعم يحق لنا كمواطنين النزول إلى الشارع إذا تطلب الأمر، لكن من واجب نواب الأمة أولاً تشريع القوانين وتطبيقها والتأكيد عليها، وعندما لا تطبق وتصبح القوانين مجرد نصوص مكتوبة يصبح نزول الشارع مطلباً رئيسياً باسم الإصلاح السياسي.

فلذلك يجب علينا كمواطنين أن نفكر للحظة بأن هناك وطن، ومن واجبنا حمايته والتقدم به، فلا نفع لنا بعلم لا يخدم الوطن، فالتعصب أساساً لا يخدمنا كمواطنين ولن نجني منه سوى الخساره والحسره على وطن كان هو الأمن والحياة بالنسبة لنا، فلنعي دائماً بأن الوطن أغلى ما نملك فلنحافظ عليه بمبدأ واحد هو الله، الوطن، الأمير.

للتحرر من التعصب:

● الفهم السليم للتعاليم الدينية، وعدم ربط الأفعال العدوانية للمتعصبين بالدين، فنحن بدولة لها دستور وتنادي بأهمية المجتمع المدني.





- التعايش السلمي وتقبل الحوار بين الثقافات والأديان والمذاهب الأخرى من باب الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير.
- الاعتراف بالخطأ وتقبل النقد من الآخرين، وأخذها بأسلوب النقد البناء الذي يساهم في رقي الأمور وعدم الاخلال بها.
- مقاومة الفتن والإعلام المظلل، وعلى الأقل التعرف على وجهات النظر الأخرى وعدم النظر بالأمور من جانب واحد.
- التعاون مع الآخرين والاستفادة مما عندهم من معارف وخبرات، فاليد الواحدة لا تصفق.
- احقاق الحق وابطال الباطل، فمصلحتنا جميعا كمواطنين تأتي وتقف عند مصلحة واحدة ألا وهي مصلحة الوطن.
- احترام مشاعر الآخرين، وعدم بث النعرات الطائفية أو الميل إلى التعصب بشتى أشكاله وأنواعه.
- ضرورة تقديم المصالح العامة على المصالح الخاصة مع عدم اهمالها وتهميشها وعدم استخدام الصالح العام ذريعة لضرب المصالح الخاصة، وهذا ما تطلبه الكويت منا اليوم.





الحلقة المفقودة (الثقة بالمواطنة)

من أهم الحلقات المفقودة بالكويت هي الثقة بالمواطنة.. كيف!!

بعد ما تعرضت الكويت إلى الغدر من النظام البائد في 2 أغسطس 1990م، تحطمت العديد من الأمور المهمة وهي الثقة بشكل عام، فكان لهذا الأثر العظيم على نفوس المواطنين من حيث زعزعة الاستقرار النفسي لديهم لما آلت إليه صدمة الغزو الغاشم.

والدليل على ذلك التصرفات السياسية والتشكيك بالولاء للوطن من قبل أفراد الشعب الواحد، فالبعض يتهم المواطنين بالولاء لدول خارجية أي باختصار هو تبادل الاتهامات والتشكيك بالولاء.

اليوم نحن في مرحلة حساسة جداً على الصعيد السياسي والشعبي، فالإتهامات تخلق لدى نفوس المواطنين سياسة الشك، وسياسة التشكيك هي اضعاف لروح المواطنة الخالصة تجاه الوطن، وللأسف أن نرى تلك الإتهامات تدور حول مواطنين أسلافهم ضحوا بالغالي والنفيس من أجل هذا الوطن.

فنحن بحاجة اليوم إلى إعداد الثقة اللازمة من أجل تحقيق مصلحة مشتركة وهي الحفاظ على وطن، فنعم من الممكن أن أختلف مع أشخاص حول توجهات ومبادئ وأفكار تطرح على متخلف الساحات منها السياسية والاقتصادية والأيدولوجية، لكن رغم تلك الاختلافات إلا أنني أتفق معه على حب الوطن وأتشارك معه في هذا الوطن حياً وولاءً.

فالفتره الماضيه أصبحت القوى السياسيه من نواب وقيادات سياسيه وتيارات سياسيه مختلفه تنتهج سياسه التهبيج والتشكيك من خلال رفض كل الأفكار المخالفة لآراءهم وأفكارهم حتى وصلنا إلى مرحله اعتبار كل من يعارضهم بالولاء الخارجى وخيانه الوطن والأمانه التي على عاتق كل مواطن شريف يخاف على هذا البلد من الضرر.

فأنا كمواطن مهما اختلفت الظروف واختلفت الآراء بيني وبين أي شخص فليس لدي الحق في قياس مواطنة الشخص وقياس مدى ولاء للوطن كما سأذكره لاحقاً.





فهذه الأمور هي من الأمور الحساسة جداً، فكيف لنا بأن نطالب بتتمة حقيقية تحقيقاً
للإنجازات والطموحات البناءة ونحن لازلنا نقيم من له ولاء لهذا الوطن ومن ليس له
ذلك!

ولتجاوز تلك السخافات السياسية التي تطرحها بعض القوى السياسية، يجب علينا
الوضع بعين الاعتبار كالتالي:

- الثقة بالمواطن.
- إلتقاء الهدف الرئيسي مهما اختلف أيديولوجياً وفكرياً مع الشخص الآخر.
- عدم استخدام سياسة الضرب تحت الحزام من خلال التشكيك بالولاء.
- الدعوة إلى سياسة التثقيف الواضح والصريح بأن مقياس الوطن ليس بيد أي شخص
على وجه الكون.
- لا يمكن التشكيك بولاء الشخص حتى تلمس منه الأدلة التي تؤكد على وجود عنصر
الخيانة.

فكما يؤلني عزيزي القارئ بأن أرى أن التوجه السياسي واستخدام سياسة التصعيد نحو
خلق شق بين المواطنين من حيث التشكيك بالولاء فهو يؤلمك كذلك، فالوطن اليوم بأمس
الحاجة إلى مواطنين صالحين نختلف معهم في وجهات النظر إلا أننا نلظر إلى هدف
واحد حفاظاً على كيان هذا الوطن من تلك الفتن.

فتلك الحلقة هي من أهم الحلقات المفقودة لدينا اليوم، ولذلك لا بد لنا من أن نلجها
ونعيدنا إلى الطريق الصحيح، والعمل بها حتى نعود إلى ما كانت عليه النفوس قبل الغزو
الفاشم من النظام البائد، عندما كان المواطن الكويتي يخدم أخاه المواطن ويفضله على
نفسه، لأنها تلك هي عاداتنا وتقاليدينا وكراماتنا، وهذا هو ديننا الذي أوصانا به الله ورسوله
بالاحسان إلى أخيك المؤمن وعدم سوء الظن، فكيف لو كنا كمواطنين مخلصين نعيش على
هذا البلد المعطاء، أتمنى أن نعود حتى نعود بالكويت كما كانت وأفضل مما كانت.





سياسة التشكيك بالانتماء (مقياس الولاء)

الانتماء في اللغة والاصطلاح:

الانتماء في اللغة هو الانتساب.

الانتماء في المصطلح هو اعتقاد الإنسان (بوعي) وإحساسه أنه جزء من شعب أو مبدأ أو وجهة نظر.

والانتماء إلى الوطن:

هو الارتباط القوي بالوطن والمسؤولية تجاهه والاندماج والشعوره يولد لديه سعياً لتحسين وضعه بكافة المجالات، والانتماء عامل أساسي يؤدي الى الاستقرار النفسي والسلوكي تجاه المجتمع.

أو بشكل آخر هو الانتساب الحقيقي للوطن فكراً ووجداناً، واعتزاز الفرد بالانتماء إلى وطنه من خلال الالتزام بقوانينه والثبات على منهجه وتفاعله مع احتياجات وطنه وتظهر هذه التفاعلات من خلال بروز محبة الفرد للوطن والاعتزاز بالانضمام اليه والتضحية من أجله في شتى المجالات.

حيث أن الانتماء حاجة من الحاجات الهامة التي تشعر الفرد بالروابط المشتركة بينه وبين افراد مجتمعه، وتقوية شعوره بالانتماء للوطن وتوجيهه توجيهاً يجعله يفتخر بالانتماء ويتفانى في حب وطنه ويضحى من أجله، كما أن مشاركة الإنسان في بناء وطنه تشعره بجمال الحياة وبقيمة الفرد في مجتمعه وينمي لدى الفرد مفهوم الحقوق والواجبات وأنه لا حق بلا واجب، وتقديم الواجبات قبل الحصول على الحق.

ومن مضمات الانتماء قيمة الاعتزاز والفخر بالانتساب لهذا الوطن ولجميع مؤسساته المدنية والأمنية والعمل الجاد من أجل تحقيق المصلحة العامة لأبناء هذا الوطن.

بوادر الانتماء للوطن (صور الولاء):





من الصور المهمة لظهور بوادر الانتماء إلى الوطن والتي يغفلها العديد من المواطنين هي موضحة بالنقاط التالية:

1- إخلاص كل مواطن في عمله سواء في القطاع الحكومي أو الخاص لأن الإخلاص في العمل يؤدي إلى النجاح فيه وبالتالي تعود فائدة ذلك للوطن.

2- التآلف والتآخي بين سائر المواطنين واستشعار أن كل واحد منهم مكمل للآخر (لا فرق بين بدوي وحضري أو شيعي وسني) في سبيل خدمة الوطن واستمرار تقدمه بالإضافة إلى نبذ كل ما يدعو إلى التفرقة بينهم من مسببات وادعاءات عفا عليها الزمن فنحن اليوم في زمن متقدم متطور يجب علينا أن نرتقي بفكرنا وأن ننهي الخلافات العالقة من الأمور العنصرية، فالكويت اليوم هي بأمس الحاجة لمن يعطيها خير عطاء للرفي بها بين مصاف الدول الأخرى.

3- التعاون مع أجهزة الدولة ومرافقها وذلك في سبيل قيام هذه الأجهزة والمرافق بتقديم خدماتها على الوجه المطلوب وذلك عن طريق إبداء الرأي السديد و المشاركة في تلك الخدمة إن تطلب الأمر ذلك.

4- عدم التجاوب مع أعداء الوحدة الوطنية ودعاة الفتنة والتفرقة والادعاءات الكاذبة والتصدي لهم بتفنيد ادعاءاتهم وأكاذيبهم، لأنهم يقومون بكل ما هو مشؤوم من أجل تفتيت الوحدة الوطنية التي عرفت عليها الكويت سابقا وستبقى عليها ما دامت.

5- المحافظة على ممتلكات الدولة العامة وحماية المال العام وعدم الإضرار بمنشأتها ومرافقها ومؤسساتها، وليعتبر كل فرد في هذا الوطن مسؤول عن المال العام ويقوم بالتبليغ عن من يضر تلك الممتلكات، كما أكدته الدستور في (مادة - 17) " للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن ".

6- عدم التعاون مع دولة معادية بهدف الإضرار بها، فالخيانة العظمى من أقسى الأمور التي يعاني منها قله في المجتمع، فلا يوجد مجتمع يخلو من تلك الفئة ويجب على المواطنين التصدي لها وعدم الالتفات إلى المصالح الشخصية والنظرة نحو مصلحة الوطن فوق كل اعتبار.





7- السمع والطاعة والولاء للقيادة الحكيمة والوقوف خلفهم صفاً واحداً وذلك لكون قادتنا هم رمز بلادنا وولاة أمرنا والذين ولاهم الله مسؤولية بلادنا، فعلينا احترامهم وابداء الرأي في ما حدده الدستور لنا من صلاحيات بالعقل والحكمة.

مقياس الانتماء والولاء والتشكيك به:

إن مقياس الولاء للوطن هو ما يتجسد في السلوك والتعامل والإعتزاز والفخر بالانتماء إلى الوطن، إلى جانب التضحية والدفاع عنه وعن سمعته وبذل الغالي والنفيس في حماية مقدراته من أي عبث أو محاولة المساس بأمنه واستقراره وكرامته وسيادته وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الشخصية.

حيث لوحظ في الآونة الأخيرة ظهور فئة كبيرة من المجتمع تتهم الفئات الأخرى بعدم الانتماء للوطن واتهامهم بالعمالة الخارجية، بحيث تظهر هذه الاتهامات في ظل الثورات العربية القائمة في مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا والبحرين فيما نسميه سياسياً بـ (الربيع العربي)، غير مدركين مدى إضرارهم بجدار الوحدة الوطنية التي بُنيت عليه الكويت منذ نشأتها، فأصبح الكل يضرب الآخر من خلال انتماؤه وولائه لوطنة كأنه المقياس الأسمى للولاء في هذا الوطن والمزايدة على حبه، فالحب الحقيقي لهذا الوطن يكمن في حل الأمور بالحكمة والمشورة واتخاذ القرارات البناءة لا الهدامة التي تصب في مصلحة الوطن والمواطن.

فالיום نجد كل شخص يضرب على وتر الوطنية آملاً بالإصلاح الوهمي للوطن، فهل رأيتم يوماً كيانا يبني بهدم أركانه؟

هذا ما يقوم به بعض السياسيين في بلدي من هدم لأركان الوحدة الوطنية من الطرفين، فلا أحد له الحق بقياس ولاء الشخص الآخر لوطنه وعليه احترام أخيه المواطن بما يقوم به من واجبات وأخذها على حسن الظن والنية الطيبة، وعدم الطعن بوطنية المواطن الآخر مهما حصل.





فلا يوجد ما يسمى بمقياس الولاء الذي يدعيه البعض، وأن كل ما يدور اليوم هو جزء من اللعبة السياسية لهدم الديمقراطية التي كانت ولا زالت شوكة في خاصرة بعض الدول، فمقياس الولاء يهدم أهم ركن في الدولة هو المواطنة لدى الفرد، فالتشكيك بالولاء يقوم بتجريد المواطن من وطنيته وطمعته في عنصر الثقة بالمواطنة، فتأتي عواقب الأمور أخيراً بحرب أهلية بين فئتين تهدم ما بناه أسلافنا على هذا الوطن وكيانه، فالخاسر الأول والأخير هو هذا الوطن الذي لا طالما تعلمنا معنى وجود هذا الوطن من دماء شهدائنا الذين قدموا أرواحهم سبيل استرجاع هذا الوطن لكرامته وعزته، فهل سيفرح الجميع عندما نهدم أعلى ما نملك بأمور تافهه لا تسمن ولا تغني من جوع؟

إن كنت عزيزي القارئ على ثقة بأن الإصلاح يأتي بقياس الولاء فأنت مخطئ، لأنه ليس لدي الحق في المزايدة على انتمائك لوطنك والتشكيك بك، فالإصلاح الحقيقي يأتي بالعمل معاً من أجل بناء وطن قادر على النهوض بنا جميعاً، فاليد الواحدة لا تصفق، فالنهوض بالوطن يحتاج إلى جهد جبار من الشعب للرفي به، فالشعب هو عصب الوطن وأساسه.

فالدستور الذي وضعه الأمير الراحل عبدالله السالم في 11 نوفمبر 1962م أكد في (مادة - 7) «العدل والحرية والمساواة دعائم المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين»، فهذا تأكيد على مبدأ حرية كل مواطن على هذا البلد والتأكيد على احترام المواطن للآخر عن طريق التراحم.





التعايش السلمي

تعريفه:

هو انتهاج سياسة تقوم على مبدأ قبول فكرة تعدد المذاهب الأيدولوجية و تدعو كافة الأديان إلى التعايش السلمي فيما بينها، وتشجع لغة الحوار والتفاهم والتعاون بين أفراد الشعب الواحد في نفس البلد.

التعايش السلمي تاريخياً:

هو يعني الاحترام المتبادل لوحدة أراضي كل دولة، والسيادة المطلقة وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ويقوم على مبدأين هما:

● التعدد في النظام والأيدولوجية.

● التعاون وحل النزاع سلمياً.

حيث من أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور هذا المصطلح هو وفاة ستالين، وانتهاء حكم ترومان سنة 1953م، توازن الرعب والأسلحة الفتاكة بين الشرق والغرب، ضغط الرأي العام العالمي على الكبار لتحقيق السلم بالإضافة إلى توتر العلاقات الدولية.

لكن ما هو دور التعايش السلمي في الكويت:

نظرا لما يحدث من متغيرات على الصعيد العربي بما يسمى «الربيع العربي»، ظهرت على السطح تقسيمات عديدة حتى ما قبل «الربيع العربي»، كالعراق مثلا قسم إلى ثلاثة أقسام وهم السنه، الشيعة والأكراد في شمال العراق، وكذلك ما ظهر بعد «الربيع العربي» في مصر من الإخوان المسلمين، السلف، المسيح والأقلية الشيعية، والانقسام الذي حصل بين الشعب البحريني من سنه وشيعة وهي امتداد مصغر للمجتمع الكويتي، حيث ظهرت بوادر الطائفية الفتاكة تظهر على الساحة السياسية من تأجيج المواقف والأحداث نحو أمور لا يحمد عقباها لولا تدخل الحكمة السياسية من القيادة السياسية





الكويتية الممثلة بسمو أمير البلاد حفظة الله ورعاه، حيث استغل بعض السياسيين البلد في تأجيج الشارع وانقسامه انقسام طائفي متستر خلف الستار السياسي، وهذا ما جعل الكويت تعيش على صفيح ساخن نظرا لترقب دول الجوار لما يحدث داخل الساحة السياسية من عقبات وأمور فتاكة.

فالشعب الكويتي عرف عنه التسامح وحب المواطن الآخر وعدم التفريق بينه وبين الآخر دينياً و مذهبياً، فكان الشيعي يصلي بجانب السني والعكس، فلم يعرفوا يوماً ما معنى طائفية مذهبية، لكن نظرا للتطور الإعلامي الرهيب وجعل العالم كالقريبة الصغيرة، وكذلك نظرا لهبوط الثقافة السياسية لدى البعض فأصبح لا يعرف معنى الكلام الذي يذكر من الجانبين وهذا أسوأ ما قد يصل إليه السياسي حيث لا يصل إلى مبتغى الإصلاح ويؤجج الشارع ويحدث انقسامات نفسية وطائفية ومذهبية بين أبناء الشعب الواحد.

فالكويت دائماً وأبداً كانت السد المنيع لتلك الأمور، وكانت كذلك محضر خير بين الدول التي تعاني من حروب أهلية على سبيل المثال " لبنان 1975 حتى 1991 " التي حصلت بين الدروز والسنة الموالين لمصر من جهة والقوى الوطنية اللبنانية (الشيعية والمسيحيون) من جهة أخرى.

الحل لمشكلة التعايش السلمي:

بعد الأحداث التي شهدتها الكويت سياسياً في الفترة الأخيرة يجب أن ترتقي القيادات السياسية المتمثلة في نواب البرلمان بتوجيه الشارع السياسي الكويتي على عدة أمور أهمها:

- التوجيه السياسي السليم في ظل توضيح الأمور بشكل شفاف.
- الارتقاء في الخطاب السياسي والذي يفترق البعض من نواب البرلمان لهذه الخصلة المهمة.
- عدم توجيه الشارع واستغلاله سياسياً من خلال الطرح الطائفي والتشكيك بالانتماء لدى المواطن.





● التأكيد على احترام الرأي الآخر مهما بلغ من الأفكار والتوجهات التي تطرح باحترام، فالاختلاف هو مكمل للشعب ومن الممكن أن يرى الجميع الأمور بصورة سليمة لكن تختلف وجهات النظر وكذلك الأطروحة السياسية.

● التأكيد على أهمية المواطنة والحفاظ على الوحدة الوطنية.

لنتذكر قليلا!!

عندما حدث الغزو الغاشم على الكويت في 2 أغسطس 1990م، تخطر على أذهاننا تلك التضحيات البطولية التي قام بها أبناء الكويت، وقدموا أرواحهم فداء لهذا الوطن، من أجل استرجاعه واسترجاع سيادته التي سلبت على أيدي النظام البائد، ولنتذكر كذلك دموع سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح رحمة الله في الأمم المتحدة عندما تحدث عن ما يحصل للكويت فوقف الجميع احتراما لكل الكلمات التي طرحها بحق الكويت، ولنتذكر شهداء القرين عندما تنازل السني والشيعي عن أرواحهم فداء لهذا البلد، فهل يجوز ما نقوم به الآن من تفكيك لكل من قام بلحمة هذا الوطن بدماءهم وأرواحهم الطاهرة؟ هل يعقل ما يدور الآن بفتح المجال للربيع العربي بدخول الكويت والكويت أساسا في ربيع عربي دائم؟

لنقف هناك ولتكن لدينا سعة الصدر وقبول الآخر والتعايش معه سلميا على أقل تقدير فالكويت اليوم بحاجة لنا أكثر من أي وقت مضى.





الاحتقان السياسي

تعريفه:

هو عدم تفاهم أو عدم التقاء القوى السياسية من الطرف التشريعي والطرف التنفيذي المتمثل بنواب الأمة والحكومة حول السياسات العامة للدولة والأهداف العامة في ظل تفشي الفساد السياسي.

الاحتقان السياسي في الكويت تاريخيا:

عرفت الكويت واشتهرت باحتقانها السياسي الدائم حول السياسة العامة للدولة، فكانوا نواب الأمة والحكومة أطرافا رئيسية في هذا الاحتقان، فلم تخلوا عقبة من الزمن من تلك الاحتقانات التي أهلكت الكويت حتى وصلنا اليوم إلى ما عليه من تدهور على كافة الأصعدة والخاسر الوحيد هو المواطن الذي يتمنى أن يكون جزءا من هذا البلد المتقدم والمتطور على حسب تفكيره ومبدأه.

فبدأت الاحتقانات السياسية منذ عام 1976م عندما قدمت الحكومة استقالتها مبررة ذلك بتعطيل مشروعات القوانين التي تراكمت مدة طويلة لدى المجلس وضياع الكثير من جلسات المجلس دون فائدة والتهمج والتجني على الوزراء دون وجه حق وفقدان التعاون مع المجلس، وأصدر حينها الأمير الراحل صباح السالم أمرا أميريا بتنقيح الدستور ووقف العمل بأحكام المواد 56 فقرة 3 و107 و174 و181 حتى عام 1981م.

وبعدها عادت الحياة السياسية مرة أخرى وعادت الروح إلى البرلمان الكويتي إلى أن احتقنت الأمور سياسيا في عام 1985م نظراً لكثرة الاستجوابات المقدمة للوزراء في ذلك الوقت وتوقف كذلك العمل ببعض المواد «حل غير دستوري» واستمر حتى الغزو العراقي الغاشم على دولة الكويت في عام 1990م.

بعد الغزو العراقي الغاشم عادت الحياة السياسية وعادت الكويت إلى سابق عهدها في اصلاح ما أخلفه النظام البائد حتى احتقنت سياسيا مرة أخرى وتأزم الموقف في عام 1999م وهو الحل الثالث لمجلس الأمة خلال 23 عاما.





ولاحظ معي عزيزي القارئ تلك النقطة وتابعوا ما حصل مستقبلاً، حيث كانت نقطة التحول السياسية كانت في حل مجلس الأمة عام 2006 نظراً لتشتت الرأي وانقسامه داخل مجلس الأمة وكذلك تقاذف الاتهامات بين أعضائه، وعلى ذلك تم الحل الرابع للمجلس والعودة إلى الشارع لاختيار نواب المجلس القادم.

وكذلك تم حل المجلس في عام 2008 على يد سمو أمير البلاد حفظة الله ورعاه الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح معللاً ذلك الحل «حماية للوحدة الوطنية باعتبارها السياج الواقي للوطن والمواطنين من مظاهر الانحراف والتجاوزات التي حدثت على الحدود الدستورية المستقرة».

وفي عام 2009م تم الحل السادس للمجلس لنفس الأسباب وهي عدم تقيد البعض بأحكام الدستور والقانون مؤكداً على أهمية المحافظة على استقرار الوطن.

وأخيراً وليس آخراً تم حل المجلس في ديسمبر من العام الماضي بسبب تعثر مسيرة الانجاز وتهديد المصالح العليا للبلد من خلال تأجيج الشارع السياسي دون الالتزام بدورهم التشريعي والرقابي والاهتمام إلى الجانب الشخصي وتحقيق المصلحة الشخصية وليست المصالح العامة، فهو الحل السابع خلال 35 عاماً منذ عام 1976م حتى 2011م والحل الرابع في 5 سنوات فقط.

ماذا نستنتج من ذلك!!

عزيزي القارئ كل تلك الأحداث تؤكد لنا على أن عملية التطور والتنمية توقفت منذ عام 1976م وتكاثرت في الفترة الأخيرة حيث تم حل المجلس 4 مرات خلال 5 سنوات فقط!

ولو أنك عزيزي القارئ تلاحظ الأسباب نجدها قريبه جداً من بعضها ومن نفس المجموعة كذلك فتشتت الرأي وانقسامه وتقاذف الألفاظ بين أعضائه، وعدم التقيد بالدستور والالتزام بالقوانين وقتل الدستور بالدستور، ختاماً بتأجيج الشارع واستكراه لتوقف التنمية في البلاد وتعثر مسيرة الانجاز، فتلك الأحداث مرتبطة ببعضها البعض ارتباطاً وثيقاً أدت إلى تراكم جيل من المشاكل نظراً للاهتمام بالمصالح الشخصية دون





توجه البرلمان لأداء واجبه التشريعي في تشريع القوانين والرقابي في مراقبة المشاريع.

ما هو المطلوب إذا؟

قال تعالى «إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ» صدق الله العظيم

تغيير النفس والفكر، والبحث عن الحلول هي من أهم متطلبات المرحلة القادمة، كذلك المطلوب هو الهدوء السياسي والاجراء الذكي والذي سأحدث عنه لاحقا هي من المسلمات التي يجب أن نتداركها قبل أن تفلت جميع الأمور من بين أيدينا.

فالحكمة السياسية مطلوبة ولكن كذلك نحن في حاجة إلى العديد من الأمور والالتزام بها منها:

● الالتزام بالقوانين وعدم التلاعب بها وقتل الدستور بالدستور كما يفعل البعض واستغلال ثغرات دستوريه من أجل تحقيق مطالب شخصية.

● البحث عن المصلحة العامة والابتعاد عن المصالح الشخصية.

● الرقي بالطرح السياسي وعدم تأجيج الشارع واستخدامه كسلاح ذو حدين في تهديد كيان الدولة والتأثير على القيادة السياسية لتنفيذ متطلباتهم السياسية.

● العمل بكل شفافية ومد يد التعاون من أجل إعمار البلد والبحث عن سبل الرقي به في شتى المجالات والأصعدة.

● التثقيف السياسي والعمل على النقد البناء في توجيه النصيحة وبيان مصدر الخلل في المشروع وليس بوسيلة الاستفزاز من أجل الوصول إلى غاية ما.

● الالتفات إلى أهمية الوقت الذي يمضي في ظل التغيير السياسي وتزايد الأطماع السياسية من بعض الدول المجاورة.

فالكويت اليوم تعيش بوفرة نفطية لا تعيشها أي دولة بالعالم وها هي تقدم اليوم كل ما





لديها لأجل أبناءها وحن الدور من أبناءها لتقديم كل شي لها ورد الجميل لهذا الوطن
الذي أعطى الكثير والذي يستحق منا الكثير كذلك.

فمن واجبنا كمواطنين زيادة جانب الثقافة السياسية وتصفية النفوس وأخذها على
محمل الجد، فالخطر اليوم يحوم حولنا ونحن نشعر بذلك لكن لا نؤدي ما يفترض علينا
فعله تجاه هذا البلد، نظراً للهبوط السياسي الذي حدث بالفترة الأخيرة من تزويج التهم
والتشكيك بالولاءات والطعن بالمذاهب وانقسام الشعب بين موالي ومعارض، كلها أمور
تجعلنا نتساءل إلى متى على هذا الحال؟ ومتى سنصحى من هذا السبات؟





التعصب الأعمى للتبعية السياسية

التعصب تعريفاً ومضموناً:

تعريفاً هو العناد والتكرس للأراء الخاصة مع التحيز لموضوع وجانب واحد فقط.

ومضموناً هو عدم المبالاة لوجهات النظر الأخرى في حل المشاكل والإصرار على هدف ومبدأ واحد لا يغيره نظراً لقناعته بأن كل ما يقوله هو كما يوصف (قرآناً منزلاً)، فهي من أهم السلبيات الواضحة في مجتمعنا الحالي وهي ما يعود بالسلب على سلوكيات المجتمع وردات الفعل تجاه القضايا التي يواجهها المجتمع من سياسية واقتصادية وثقافية.. إلخ.

التبعية السياسية اليوم:

هو اتباع الشخصيات السياسية من قيادات وتيارات وأحزاب ملتزماً بمبادئ وأحكام تلك التيارات والقيادات بشكل يجعله مؤمناً بأن ما يتبعه هو الصحيح في كل النواحي والمجالات، فالיום نرى التعصب والاستماتة من أجل المبادئ دون فتح المجال لنفسه أو لعقله بتقبل الأفكار الأخرى حتى لو كانت صحيحة، أي أنه لا يسمح لنفسه بأن يكون مرناً بفكره ومبادئه كفتحه مجالاً للنقاش والأخذ والعطاء في القضايا والأمور من أجل تحقيق غاية مشتركة وهي «الانجاز».

وللأسف فإن ما تقوم فيه تلك القيادات السياسية هي تسيير الشارع وجره نحو التعصب الأعمى لما سنتحدث عنه لاحقاً في تحقيق التعصب الأعمى للتبعية السياسية من أجل تحقيق أهداف ذلك الحزب أو التيار أو مما شابه ذلك.

الكويت وما تعانیه من التعصب الأعمى للتبعية السياسية:

ما حدث مؤخراً في الكويت من ظروف سياسية سيئة زعزعت نفوس المواطنين من شد وجذب جعلتنا نتساءل ما أسباب تلك المشاكل المتراكمة والتي لا نجد من يصلحها والعودة إلى طريق يجمعنا جميعاً تحت راية واحدة ألا وهي «الإصلاح الحقيقي».





فشهدت الأحداث تنافساً وانقساماً شعبياً مما أسماه البعض من الموالين والمعارضين وهذا الخطر بعينه، فالיום يعيش العالم العربي ربيعاً فريداً من نوعه بتغيير أنظمة الحكم وبالإضافة إلى ما تعانیه الكويت من أطماع الدول المجاورة، نظراً «للغيرة السياسية» وهي مدى قوة النظام السياسي في الكويت ومدى استقراره على مدى الأزمان التي مضت.

فالجميع يعلم ما يقوم به أغلب نواب الأمة ومهم الممثلين من قبل الشعب والذي نؤكد في قولنا هذا على أهمية قرارات الشعب على حسن الاختيار للأفضل، لكن للأسف ضعف الثقافة السياسية لدى الشعب جعلته صيداً سهلاً للنواب الذين يقودون الرأي العام من خلال الأدوات الإعلامية من صحف وقنوات تلفزيونية، فالشعب أصبح كبيره وصغيره يتحدثون حول السياسية وما آلت إليه البلاد حتى يومنا هذا وأصبحت السياسية كل همنا، فهم يقومون بتوجيه الشارع نحو التعصب للأفكار والتوجهات دون توضيح الرؤية لدى الشعب حتى تتضح الأمور ويتمكن الشعب من تحقيق الاختيار الحقيقي له من أجل الإصلاح.

ولذلك نرى اليوم أن التعصب الأعمى وعبادة الأشخاص هي سيدة المجتمع بدون أي دليل ولا برهان ولا أي أثر علمي بل أن المجتمع انقاد إلى هوى النفس وعاطفة العقل ومحسوبة الأشخاص لتسقيط كل صاحب فكر حقيقي يطرح على الساحة.

حيث أن الأكثر أماً أن مجتمعنا لا يطالب المتصدي في الساحة سوى كان المتصدي سياسي أو اقتصادي أو ديني بدليل تصدية على الساحة وكيف وصلت إلى هذه المرحلة وهل توجد لديك مقدمات النجاح حتى تصل إلى هذا المكان الحساس.

نعم ن هذه الامور من تعصب أعمى وعبادة أشخاص بدون أي دليل أو برهان أوصلت مجتمعنا الكويتي إلى مفترق طرق بل غيببت وشوشت وهمشت أصحاب الفكر الحقيقي والرسالة الحققة والعلم الصادق عن الناس.

فهم اليوم يعانون من توجيههم من قبل النواب واستغلال البعض لتلك النقطة من أجل تحقيق المصالح السياسية الشخصية، دون تحقيق المصلحة العامة، وهي ما سنعانيه لاحقاً في البلاد، فنحن اليوم مقبلون على مرحلة مهمة جداً من العمل السياسي، نسعى إلى تحقيق الإصلاح والمرونة في الأخذ والعطاء من خلال الحوارات الصريحة والواضحة





التي تجعلنا نرتقي سياسياً وثقافياً.

لذلك من الأمور المهمة التي تجعلنا مقبلين على أداء رائع عن طريق حسن الاختيار:

● مقارنة الأمور بوضوح ووضع الانتماء على جانب، والتفرغ للحديث بشكل جدي نحو الإصلاح ووضعه بعين الاعتبار.

● المرونة في الأخذ والعطاء والاستماع للآخر جيداً.

● فتح المجال للطرف الآخر بعرض المشكلة من وجهة نظرة حول القضية وسبل الحل.

● عدم وضع القيود على الأفكار باسم الولاء والانتماء للتبعية السياسية.

● الاحساس بالمسؤولية الحقيقية للمواطن تجاه هذا الوطن.

● طرح الأسئلة دون احراج، وزيادة مستوى الثقافة السياسية أو الثقافة بشكل عام من خلال القراءة والمناقشة الإيجابية.

● ضرورة التحلي بسعة الصدر أثناء المناقشة و الحوار.

فإن إلتزمنا بها جميعاً كمواطنين على هذا البلد أجزم لكم بأنكم سترفعون من شأنكم، وستجعلون كل السياسيين في البلد يقومون بعملهم على أكمل وجه لتحقيق غايتنا جميعاً نحو الإصلاح والقضاء على أوجه الفساد، وعلى الصعيد الشخصي ستصبح لديك مكانة ثقافية هائلة تجعلك فخوراً بنفسك مهما كان توجهك في ظل الالتزام بالنقاط التي ذكرت أعلاه.

فكل مجال بهذا الكون يحتاج إلى ثقافة ومبدأ ترتكز عليه من أجل الوصول إلى غاية، فالسياسية بشكل خاص تحتاج إلى ثقافة الأخذ والعطاء وتقبل الآراء الأخرى وفتح المجال من أجل الوصول إلى غاية مشتركة تهدف لخدمة وطن واحد.





الهدوء السياسي والإجراء الذكي

ما هو الهدوء السياسي:

هو مصطلح سياسي يعني العديد من الأمور المهمة في تحقيق التنمية لصالح البلد، فالهدوء والتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وعدم التسرع في اتخاذ القرارات السياسية من أهم الأمور البناءة التي تساعد على بناء الثقة المفقودة لأجل غاية «التنمية».

من مظاهر الهدوء السياسي:

للهدوء السياسي العديد من المظاهر، منها:

- التعاون بين السلطتين المتمثلة في الحكومة ونواب البرلمان، وهذا بما يخص الكويت.
- تحقيق غاية البناء والتنمية من أجل الرقي بالمستوى المعيشي للفرد والرقي بالخدمات العامة التي تساعد في تحقيق حياة أفضل للمواطن.
- النظر حول الأمور من عدة زوايا من أجل تحقيق أفضل النتائج في اخراج المشاريع على أكمل وجه.
- تحقيق المصلحة العامة التي تطغي على المصلحة الذاتية سواء كانت للحكومة أو نواب البرلمان.
- عدم التسرع في اتخاذ المواقف السياسية مما يوقع التيارات السياسية في مشاكل مستقبلية تجعلها متقلبة في مواقفها تجاه القضايا التي تطفو على الساحة السياسية.
- الابتعاد عن المشاحنات السياسية وسياسة الاستفزاز السياسي من كلا الجانبين لتحقيق غاية إيجابية فعالة تخدم المجتمع.





● التأكيد على محاور القضايا والالتفات لها بشكل جدي، وعمل اللازم من أجل انجاح سبل الحوار البناء، القادر على تحقيق المصالح العليا في البلاد والتي جعلتها القيادة السياسية هدفا واضحا من أجل تجاوز مرحلة التأزيم السياسي، التي أوقفت الكويت عن التقدم لمدة لا تقل عن 35 عاماً.

ما هو الإجراء الذكي:

هي تلك الاجراءات والقرارات التي تتخذ بذكاء وحكمة سياسية دون تسرع، متمثلة في أساس واحد ألا وهو الهدوء السياسي والذي يركز على بناء القرار بشكل سليم حتى يضمن سلامة القانون أو الخطوة قبيل القيام بها.

كيف يتم ربط الهدوء السياسي بالإجراء الذكي؟

عندما نتحدث عن ربط شيء بشيء ما، نتحدث عن السمة التي تمت بها عملية الربط، حيث أن الهدوء السياسي هو خطوة أساسية نحو إجراء ذكي قابل للتطبيق في أحلك الظروف وأصعبها ويهدف إلى تحقيق المصلحة العامة.

كما هو موضح:

الهدوء السياسي ← التآني في اقرار القوانين ← الإجراء الذكي ← تحقيق التنمية

فمن المشاكل التي تعاني منها بعض الحكومات حول العالم وبالأخص حكومات العالم العربي، لذلك لا تتحقق التنمية إلا إذا تواجدت حكومة تتميز بالهدوء السياسي من أجل تحقيق التنمية.

فالكويت اليوم بحاجة ماسة إلى حكومة قادرة على تحقيق مطالب الشعب من رفع للمستوى المعيشي وقادرة على البناء بعد توقف الدولة عن ذلك منذ عام 1976م، لكن كذلك المطلوب من الشعب حسن اختياره لنواب البرلمان والذين يتميزون كذلك بالهدوء السياسي من أجل الوصول إلى غاية الاجراء الذكي الذي يأتي بالتنمية.





فتلك هي الشروط الأساسية لعودة الكويت إلى سابق عهدها من وجهة نظر سياسية متواضعة، واستتاجاً للأحداث التي أبعدت الكويت عن مصاف دول العالم بشكل عام والخليج بشكل خاص بعدما كانت رائدة للخليج.





الفساد

الفساد في اللغة:

هو في (فسد) ضد صَلَحَ، وهو لغة البطلان.

الفساد في الاصطلاح:

هو اللهو واللعب وأخذ المال ظلماً من دون وجه حق، مما يجعل تلك التعابير المتعددة عن مفهوم الفساد، توجه المصطلح نحو إفراز معنى يناقض المدلول السلبي للفساد، أي أنه انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة، بمعنى آخر هو التلف إذا ارتبط المعنى بسلمة ما وهو لفظ شامل لكافة النواحي السلبية في الحياة.

أصناف الفساد:

وعلى ذلك فإن للفساد أنواع عديدة لكن أهمها هي:

- الفساد السياسي.
- الفساد الاقتصادي (المالي).
- الفساد الإداري.





الفساد السياسي

تعريفه:

هو إساءة استخدام السلطة التنفيذية (الحكومية) أو السلطة التشريعية (نواب البرلمان) لأهداف غير مشروعة وعادة ما تكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية. وعلى ذلك فإن كل أنواع الأنظمة السياسية معرضة للفساد السياسي التي تتنوع أشكاله إلا أن أكثرها شيوعاً هي المحسوبية والرشوة والابتزاز وممارسة النفوذ من خلال استغلال «المناصب» والاحتيال من خلال «المناقصات» ومحاباة الأقارب من خلال «الواسطات».

ماهية الفساد السياسي:

تختلف ماهية الفساد السياسي من بلد لآخر ومن سلطة قضائية لأخرى. فإجراءات التمويل السياسي التي تعد قانونية في بلد معين قد تعتبر غير قانونية في بلد آخر. وقد تكون لقوات الشرطة والمدعون العامون في بعض البلدان صلاحيات واسعة في توجيه الاتهامات وهو ما يجعل من الصعب حينها وضع حد فاصل بين ممارسة الصلاحيات والفساد كما هو الحال في قضايا التصنيف العنصري. وقد تتحول الممارسات التي تعد فساداً سياسياً في بعض البلدان الأخرى في البلدان إلى ممارسات مشروعة وقانونية في البلدان التي توجد فيها جماعات مصالح قوية تلبية لرغبة هذه الجماعات الرسمية.

تأثيرات الفساد السياسي على الإدارة والمؤسسات:

يمثل الفساد تحدياً خطيراً في وجه التنمية. فهو على الصعيد السياسي يقوض الديمقراطية والحكومة الجيدة بتعويم أو حتى تغيير مسار العملية الرسمية. أما الفساد في الانتخابات والهيئات التشريعية فيقلل من المساءلة ويشوه التمثيل النيابي في عملية صنع القرار السياسي وتحقيق سبل التنمية في البلاد على كافة الأصعدة والمجالات.

أي بمعنى أوسع ينخر الفساد في القدرة المؤسساتية للحكومة لأنه يؤدي إلى إهمال إجراءاتها واستنزاف مصادرها، فبسببه أي الفساد تباع المناصب الرسمية وتشتري. كما يؤدي الفساد إلى تقويض شرعية الحكومية وبالتالي القيم الديمقراطية للمجتمع كالثقة





والتسامح والذي يضر بسياسة التعايش السلمي التي يقسم المجتمع إلى مجتمع موالي ومعارض للسياسة الحكومية في البلد .

فأنواع الفساد السياسي:

للفساد السياسي العديد من الأنواع والأشكال لكن أهمها هي:

● الرشوة:

وهي التي تنتمي إلى طرفين، أولهما الذي يعطي الرشوة والثاني هو الذي يأخذها . وهذا ما يعزز الفساد التجاري الذي قد لا يسري إلى بالرشاوي والذي تقضى في العديد من الدول العربية، أو على سبيل المثال قضية " غسيل الأموال " أو " القبيضة " والتي ظهرت على الساحة الكويتية مؤخراً .

● الابتزاز:

وهي قيام المسؤول السياسي شخصيا باستغلال الأموال العامة والاستفادة منها بطرق غير قانونية . ويمكن الابتزاز من خلال تقديم المناصب العليا في مختلف وزارات الدولة، وعلى شكل آخر الهدايا تعتبر من صور الابتزاز السياسي وعلى ذلك قامت الحكومة الأمريكية بمعالجة الأمر كالتالي " في الولايات المتحدة على سبيل المثال كل هدية تتعدى قيمتها 200 دولار تقدم إلى رئيس البلاد تعتبر هدية مقدمة إلى مكتب الرئاسة وليس إلى شخص الرئيس . ويمكن للرئيس المنتهية ولايته أن يشتريها إذا ما أراد الاحتفاظ بها " .

فللفساد ظروف ملائمة:

● البنى الحكومية المتأخرة .

● تركيز السلطة بيد صناع القرار وعدم المبالاة بالشعب وطموحاته .





● غياب الديمقراطية أو عجزها في تحقيق الانجازات.

وعلى ذلك فإن من أهم المؤسسات العالمية التي تكافح الفساد في العالم هي المنظمة العالمية للشفافية والتي تقيس الفساد على ثلاثة معايير أساسية هي:

● مؤشر إدراك الفساد (القائم على الخبراء).

● البارومتر العالمي للفساد (استطلاعات الرأي العام للفساد بشكل كامل).

● التقرير العالمي للمنظمة حول الفساد.

الفساد السياسي في الكويت:

الفساد السياسي في الكويت المكون من شقين كلاهما مكملًا للآخر، أولاً الفساد الحكومي من خلال تطبيق قوانين المحاصصة على الوزراء وليس على الكفاءات وعلى الاعتبارات الشخصية في الترقيات، ثانياً الفساد البرلماني من خلال نواب يمارسون الضغط على الحكومة لتحقيق مطالب شخصية من حيث الابتزاز السياسي وتمرير المناقصات وتحقيق أهداف التيار السياسي لجماعة الضغط أو الحزب أو التيار المنتمي للمعارضة الحكومية، فالغياب عن الدور الرقابي للمؤسسة التشريعية بشكل أساسي ساعد الحكومة على التخبط وعدم الإلمام بالتنمية الحقيقية وهي المطلب الأسمى لدى الشعب، وكذلك دور المعارضة السياسية في تحقيق الأجندة الشخصية هي عامل أساسي في ضياع ما يمسى بالتنمية وقتل القوانين باسم الدستور، وهذا من أساسيات عدم التعاون بين الحكومة والبرلمان مما يعيق عوامل التنمية ويحل المجلس وهو لم يكمل فترته الأساسية «الأربع سنوات».

فلا نستطيع أن ننكر بدور بعض الأطراف الحكومية في تحقيق المصلحة المتطلبية للفرد، لكن كذلك لا ننكر أيضا دور بعض نواب البرلمان لنفس الأمر، لكن ضعف قوة الممارسة الديمقراطية من الجانبين هي من العوامل الرئيسية التي تعيق التكامل السياسي والتعاون من أجل تحقيق التنمية المفقودة.





الفساد الاقتصادي (المالي)

تعريفه:

هو سوء استخدام الوظيفة أو المنصب عموماً لتحقيق منفعة خاصة ذلك أن استخدام مصطلح الوظيفة أو المنصب عموماً في هذا التعريف يعد أكثر شمولاً من استخدامها مقيدة فيما سواه، حيث يشمل هذا المصطلح كلاً من الوظيفة العمومية، والتي لا تطلق إلا على العاملين في القطاع العام. كما يشمل أيضاً الوظيفة في القطاع الخاص، غاية ما في الأمر أن الموظف العمومي أكثر عرضة للفساد من الموظف في القطاع الخاص لبعده الأول عن الرقابة وأمنه منها بخلاف الثاني فهو أكثر تعرضاً للمساءلة والرقابة.

أنواع الفساد الاقتصادي:

- 1- عرضي (فردى): حيث يكون الفساد أحياناً حالة عرضية لبعض الأفراد السياسيين أو الموظفين العموميين وهو ليس منتظماً.
- 2- مؤسسي: حيث يكون الفساد موجوداً في مؤسسة بعينها أو في قطاعات محددة للنشاط الاقتصادي دون غيرها من القطاعات الأخرى، وذلك كوجود بعض الموظفين الرسميين الفاسدين في بعض الوزارات والقطاعات المختلفة.
- 3- منتظم: حيث يصبح الفساد ظاهرة يعاني منها المجتمع بكافة طبقاته ومختلف معاملاته، وهذا الفساد يؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد على كافة مستويات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

أسباب الفساد الاقتصادي:

- ضعف المنافسة السياسية.
- نمو اقتصادي منخفض وغير منتظم.





● ضعف المجتمع المدني.

● غياب المؤسسات التي تكافح الفساد.

الفساد الاقتصادي في الكويت:

عانت الكويت من الفساد الاقتصادي بأوجه عديدة منها عدة أزمات اقتصادية:

● أزمة سوق المناخ

● أزمة بنك الخليج.

● هبوط البورصة نظرا للهبوط الاقتصادي العالمي بشكل عام.

وهذه الأزمات مرت في مراحل متعددة ساهمت بشكل كبير في زرع الخوف والشك لدى الشعب من خلال التعاملات المالية في مختلف الشركات، ولذلك من المهم جداً أن توجد حلول عديدة لتفادي الفساد الاقتصادي في الكويت منها:

● اقرار قانون الضريبة الملزم على الشركات الخاصة.

● وضع قوانين اقتصادية صارمة تساهم في الحزم من التسهل الاقتصادي الذي يؤدي بالفرد إلى التهور بالاستخدامات المالية.

● بناء مركز لمكافحة الفساد المالي والمراقبة المالية للبنوك من قبل البنك المركزي.

● اقرار سياسة المتابعة الاقتصادية للبلد من حيث وضع الخبراء الاقتصاديين تحت تصرف الحكومة لتجاوز الأزمات الاقتصادية للبلد وحفاظاً على المال العام.





الفساد الإداري

تعريفه:

هو تعلق الفساد بالانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام إنشاءً تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية التي لا ترقى للإصلاح وسد الفراغ لتطوير التشريعات والقوانين التي تفتتق الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار.

مظاهر الفساد الإداري:

● عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تضييع الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار.

● الامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي.

والمواقع إن مظاهر الفساد الإداري متعددة ومتداخلة وغالباً ما يكون انتشار أحدها سبباً مساعداً على انتشار بعض المظاهر الأخرى للفساد بوجه عام.

من أهم أسباب الفساد الإداري بالكويت:

هو استغلال المناصب الإدارية لتمرير المصالح الشخصية وعدم المبالاة بالمصالح العامة، فلأسف هناك العديد من المناصب المهمة والحساسة ويوضع فيها أناس أقل مسؤولية لتلك الأماكن، ليس تقليلاً من شأنهم لكن هناك من هو أفضل وهذا ما يؤدي إلى تراجع سياسة العطاء لدى البعض من خلال تفشي حالة الاحباط الوظيفي، فمن أهم أسباب القتل الوظيفي هي تفشي «الواسطة» التي أكدت لنا يوماً بعد يوم أنها ليست حلاً أو أنها طريقاً نحو تنمية حقيقية، فالعديد من الكفاءات لا تلقى الاهتمام أو حتى الفرص من أجل إثبات الذات وإبراز المواهب لدى هؤلاء الأشخاص، فأنا شخصياً تلقيت العديد من





الصدمات التي أدت إلى تحطيم الطموح الذاتي لكن تمسكي وإيماني بالله جعلني أؤمن
بأنني قادر على العطاء في شتى المجالات.

كما أن من الأمور المهمة التي تؤسس الفساد الإداري هي البطالة المقنعة، فيمكن لأشخاص
أن يباشروا العمل ويستلمون الرواتب لكن لا يقومون بأعمال لأنه بالأساس ليست هناك
أعمال تذكر حتى يقوم بها هؤلاء الموظفين.

لذلك من المهم جدا أن تتفرغ الحكومة ونواب المجلس إلى الالتفات حول تلك الأمور
المهمة التي هي من الركائز الأساسية في تحقيق التنمية، بالإضافة إلى وضع الشخص
المناسب بالمكان المناسب دون الالتفات إلى المصالح الشخصية، لأن المصالح الشخصية
تزول أمام المصالح العامة فتبقى ويستفيد منها الجميع.





التنمية المفقودة

تعريف التنمية:

هي عملية توسيع اختيارات الشعوب والمستهدف بهذا هو أن يتمتع الإنسان بمستوى مرتفع من الدخل وبحياة طويلة وصحية بجانب تنمية القدرات الإنسانية من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم وتحقيق الإنجازات.

ومن أهم عوامل التنمية التي تحتاجها الكويت اليوم:

1- الأوضاع السكانية : الاستغلال الأمثل للموارد البشرية وارتفاع المعدل السكاني في الكويت خلال السنوات الماضية والسنين القادمة من خلال توفير فرص سكن وفرص عمل وخدمات تساهم في تحقيق التنمية الحقيقية.

2- الأوضاع السكنية : ارتفاع مستويات المعيشة وتوفير فرص سكنية للمواطنين من خلال تحقيق وزارة الإسكان الخطة التنموية بشكل سريع وفعال عن طريق بناء المناطق السكنية وتوفيرها دون الانتظار لفترة من الزمن للحصول على سكن آمن مستقل، فهنا نحن اليوم نضطر للانتظار 15 عاماً من أجل الحصول على منزل حكومي خاص فماذا تبقى من العمر للانجاز إذاً؟ لذلك يجب على وزارة الإسكان بتقديم خطة تنموية سريعة وفعالة من أجل بناء المدن السكنية وإعطاء المواطن حقه السكني للتفرغ للعمل والعطاء من أجل الوصول إلى الانجاز.

3- الأوضاع الصحية : تحسن مستويات الرعاية الصحية وانخفاض الوفيات وارتفاع معدلات الحياة من خلال بناء المستشفيات وعدم تطبيق سياسة الترقيع التي نقوم بها اليوم في عصر السرعة والانجازات وفي ظل التقدم الحضاري الكبير لأغلب دول العالم، فالكويت تعاني صحياً من المستشفيات الحكومية التي تجعل المواطن يضطر إلى اللجوء للقطاع الخاص من أجل الحفاظ على سلامته الصحية، ولذلك يجب على وزارة الصحة بالتسيق والعمل الجدي من أجل خلق بيئة صحية مناسبة جداً.

4- أوضاع العمل : تطور وتقسيم العمل وارتفاع المهارات الفنية والإدارية من خلال توفير





فرص عمل حقيقية دون تكديس المواطنين بشكل عشوائي يقوم بخلق بطالة مقنعة وتقوم بقتل طموح المواطن والسعي نحو الانجاز الحقيقي وهذا دور ديوان الخدمة المدنية الذي يجب أن يهئ الظروف الحقيقية من أجل تحقيق فرص وظيفيه حقيقية دون مشاكل أو معوقات تذكر والقضاء على البطالة بنسبة كبيرة جداً وخلق الفرصة الحقيقية للشباب الساعي إلى العمل والانجاز .

5- الأوضاع التقنية : استخدام التقنية وتوطينها، فالعالم اليوم يعيش طفرة تقنية وإلكترونية كبيرة وسريعة جداً، ومن أهم خصائص الدول المتطورة هي الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا في تحقيق سبل الراحة للمواطن من أجل تحقيق بيئة صالحة للتنمية، فعندما نلقي نظرة نحو الدول المتقدمة نجد فيها التكنولوجيا في كل مكان بمختلف الأماكن وهي ما أوصلت تلك الدول إلى ما عليه اليوم ولذلك يجب الاقتداء بها وهي من أساسيات التنمية.

6- الأوضاع الإدارية : تطور أساليب الإدارة واعتماد أسلوب التخطيط السليم نحو القطاع الإداري وعدم استخدام سياسة التنفيذ فقط، فالإدارة هي فكر ومهارة بالتنفيذ، لذلك من المهم جداً أن نقوم بوضع الشخص السليم بالمكان السليم دون تدخل الوساطة من أجل تحقيق إدارة صالحة لتحقيق التنمية.

7- الأوضاع الاجتماعية: نمو ثقافة العمل والإنجاز وتغير المفاهيم المقترنة ببعض المهن والحرف، ولتطبيق ما سبق يجب تحقيق التعاون بين ديوان الخدمة المدنية والقطاع التعليمي من أجل وضع الاحتياجات ومتطلبات سوق العمل من وظائف إدارية وظيفية.

8- الأوضاع الطبقيّة: مرونة البناء الاجتماعي والمساواة الاجتماعية، وما نعانيه اليوم هو التقسيم الطبقي للمواطنين فنرى أول الأسباب هو التفريق بين الجنسية مادة أولى والجنسية مادة ثانية وغيرها، فيجب علينا أولاً أن نزيل تلك الفوارق وإعطاء كل ذي حق حقه من خلال توحيد الجنسية وإعتبار المواطن مواطن وليس مواطن درجة أولى أو ثانية!

9- الأوضاع السياسية : عدم احتكار السلطة وتحقيق الديمقراطية، ولله الحمد توجد ديمقراطية لكن مستغلة من قبل فئة معينة تقوم بقتل الديمقراطية بنفس السلاح حتى





تصل إلى تكريه الشعب بما يسمى الديمقراطية من أجل تحقيق مصالح شخصية.

10- الأوضاع النفسية: ضرورة تهيئة المناخ النفسى العام والتشجيع على التنمية ووضع المصلحة العامة كهدف يسعى الجميع إلى تحقيقه من خلال تحقيق جميع النقاط الماضية وصولاً إلى الاستقرار النفسى الذي يعتبر هو المحرك الأساسي للفرد في سبيل تحقيق التنمية الفعالة.





رؤية وطن

ما هي تلك الرؤيا؟

من الأمور الخالصة التي يتمناها المواطن لوطنه هو أن يكون بين مصاف الأمم المتطورة والقادرة على احداث الفارق بأن يكون لها وزن اقتصادي وسياسي ولها صدى عالمي مسموع من قبل العالم، فيحق لنا كمواطنين أن نلهم بوطن يجعلنا مطمئنين على أجيالنا القادمة وأن نؤمن لهم حياتهم ومستقبلهم، فنحن مطالبون بذلك كما هم سيطلبون به على الأجيال ما بعدهم وهكذا هي العجلة.

وكذلك هناك رؤى تختلف عن ذلك الحلم، فالرؤية هي نظرة خاطفة لمستقبل مجهول، وعلى أثر ما نقوم به اليوم من أمور وحركات على صعيد العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهي مؤشرات ودلائل على ماهية المستقبل القادم، فختاماً لها الكتاب المبسط والمقدم بين يديك عزيزي القارئ هي تحليلات بسيطة على ما نواجهه من مشاكل هناك في الكويت، فأصبحت جميع المجالات مسيئة وذات مصالح، حتى أصبحنا لا نتحدث إلا بالسياسة وانتظار الأخطاء لتصيدها وليس لحلها أو حتى لمناقشتها والقضاء عليها بشكل كامل وفعال من أجل تحقيق الغاية الأساسية من الإصلاح.

رغم كل ما ذكر في السابق إلا أنني أنوه على خطورة الموقف، فالحياة ليست هي سياسة فقط، لكن السياسة هي من تجعلنا نسير نحو التقدم بين الأمم أو التخلف والبقاء خلفها، هنا تكمن الحكاية الخالصة للسياسة الكويتية، فهي كانت في أبهى صورها في الستينات والسبعينات لكنها بدأت في الانحدار نظراً لتفرغ أغلب الناس والقيادات السياسية لمصالحها الشخصية ضاربة المستقبل عرض الحائط.

وهنا نتوقف قليلاً للنقاش تلك الرؤيا من عدة جوانب مهمة:

1- الجانب السياسي:

هي من أهم الجوانب أهمية نظراً فالسياسة هي القيادة وهي رعاية شؤون الدولة داخلياً وخارجياً، فالجانب الخارجي ترك للقيادة السياسية المتمثلة بسمو أمير البلاد حفظه





الله ورعاه الشيخ صباح الأحمد الصباح، لكن المشكلة بالكويت هي الشؤون الداخلية المتمثلة بالحكومة وكذلك بعض نواب البرلمان، فالعلاقة في السنوات الأخيرة وصلت إلى انحدار في مستوى الطرح السياسي والتهجم والالتهام بدون أدلة وصولاً إلى حالات العنف، وتفشي الفساد، وهبوط وتراجع على جميع الأصعدة، وبنفس الوقت المطالبات للزيادة المالية المستحقة كما هم يدعون.

وللأسف أصبح الجميع يتكلم بالسياسة كأنه ذلك الخبير الذي يفقه ويعرف ماهية الأمور وما سنؤول إليه مستقبلاً، واضعين بالاعتبار بأن الإصلاح لا يتحقق إلا بإقرار الكوادر والزيادات المالية، متناسين أهمية العمل بجد وإعطاء الدولة قبل الأخذ منها، ففي أيام الغزو الغاشم من النظام البائد، عمل الكويتيون من أجل وطنهم والدفاع عنه لمدة 6 شهور دون مبالغ مالية أو حتى زيادات أو كوادر!!

لكن اليوم يريدون الأخذ قبل العطاء، نعم هناك من يستحق لكن ليس بتلك الطريقة المتعسفة في تطبيق الزيادات وبالأرقام والمبالغ الضخمة التي تثقل كاهل الاقتصاد الوطني والذي يعتمد على مصدر واحد ألا وهو النفط، وللأسف أصبح الجميع يطالب بالزيادات بحجة ارتفاع الأسعار وعدم فرض الرقابة الاقتصادية على الأسواق وغيرها وهذا ما سأحدث عنه لاحقاً.

فلا بد لنا أولاً أن نحقق التنمية وتحويل الكويت كما طلب منا سمو أمير البلاد حفظة الله ورعاه إلى مركز مالي عالمي ونجتهد حتى نحقق الزيادة المرجوه لنا جميعاً، فنحن اليوم نعيش وضع اقتصادي جيد جداً نظراً لباقي دول العالم وحتى الدول الخليجية لكن في نفس الوقت ليس المطلوب منا التلاعب بالمال العام كالفساد المالي السياسي وكذلك بزيادة الكوادر بعشوائية لقطاعات معينة دون الأخرى.

فهكذا نميز قطاع على الآخر ونظلم قطاع عن الآخر، في وقت مطالبين فيه بالانجاز الحقيقي " التنمية " قبل فرض الكوادر والزيادات المبالغ فيها.

وللأسف العلاقة السياسية المتوترة بين الحكومة وبعض نواب البرلمان تبين لك مدى الهبوط السياسي الذي وصلنا إليه اليوم من ثقافة سياسية ضلحه واتهامات باطله دون دلائل بالإضافة إلى تهبيج الشارع واستغلال طاقة الشباب لتسييرة وفق مصالحهم





الشخصية باسم الإصلاح، فإن استمرت العلاقة كما هي وتناسينا استغلال الحالة الاقتصادية الجيدة جداً للدولة اليوم في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، فالخاسر الوحيد هي الكويت.

لذلك من رؤيتي الخاصة لهذا الوطن يجب إصلاح العلاقة السياسية والاختيار الأمثل للشعب والعمل على تعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية نحو تحقيق رؤية سمو أمير البلاد بتحويل الكويت إلى مركز مالي واقتصادي يعوض اعتماد الدولة على مصدر واحد ألا وهو النفط، ولا بد من الوصول لمرحلة التعاون عن طريق إصلاح الحوار السياسي الذي نزل إلى مستوى الشتم والقذف وصولاً إلى تدني المستوى الأخلاقي لدى البعض، متناسين بأننا أبناء شعب واحد نعمل يداً واحدة نحو الإصلاح ونحارب الفساد معاً عن طريق المراقبة والمحاسبة الفعالة، وعندها سنعرف مدى قوة الانجاز السياسي بين السلطتين اللتين تقودا دفة السياسة الداخلية للبلد بشكل كامل.

2- الجانب الاقتصادي:

من الأمور المهمة جداً هي كيفية قيادة الدفة الاقتصادية من قبل الخبراء الاقتصاديين والتجار على وجه سواء، فالיום نحن مطالبين بتحقيق رؤى اقتصادية متمثلة بتحويل الكويت كمركز مالي واقتصادي لدول الخليج بشكل خاص ودول الشرق الأوسط بوجه عام، لكن بعد الأزمات المالية التي تعرضت لها البلاد من أزمة سوق المناخ ودعم الحكومة لها حين ذلك، والأزمة الاقتصادية العالمية التي تضررت بها أغلب الدول العالمية منها الولايات المتحدة ودول أوروبا الكبرى، جعلتنا نؤمن بأن القادم أسوأ، فهاهي اليونان على وشك الإفلاس نظراً لعدم الاستغلال الأمثل للموارد والزيادات المالية المهولة دون تحقيق التنمية في بلد لو استغل أفضل استغلال لوجدناه بين مصاف الدول الأوروبية، لكن سوء الإدارة المالية جعلت منه بلداً ضعيفاً معرضاً للإفلاس بأية وقت من الأوقات في الفترة القادمة.

فنحن بالكويت اليوم نطالب بزيادة الكوادر والبدلات لمبالغ مهولة جداً بهدف العطاء ومزيداً للانجاز، نعم فأنا لا أختلف معك عزيزي القارئ حول أهمية فرض الزيادات المالية لكن أن تتم بتلك الصورة كما حصل في الفترة الماضية فأنا هنا أخالفك الرأي، فزيادات أغلب القطاعات وترك باقي القطاعات الأخرى قتلت المنافسة بين تلك القطاعات لتحقيق





الانجازات والتنافس نحو العطاء الأفضل بالإضافة إلى عزوف البعض عن القطاعات التي لم تحصل على زيادات مالية فهذا ما يضعف قيمة تلك القطاعات مستقبلاً، بالإضافة إلى صعوبة الرجوع عن تلك الزيادات في الفترة القادمة حتى لو نزل سعر برميل النفط الكويتي وأصبحت الكويت في دفع المال للرواتب بدلاً من تحقيق التنمية، فجميعنا نعلم عزيزي القارئ بأن النفط هو ثروة ناضبة لا مجال له، واليوم نحن نعيش طفرة اقتصادية في ظل هبوط المستوى الاقتصادي بالعالم نظراً للأزمة الاقتصادية العالمية التي أدت إلى انهيار بعض اقتصادات دول العالم وآلت إلى عجزه.

لكن ذلك لا يعني بأن نقف مكتوفي الأيدي نحو تحقيق الانجاز الحقيقي " التنمية " وجعل الكويت ذلك المركز المالي والاقتصادي العربي الفعال، فتمت تلك الحلول عن طريق الخطوات التالية:

● فرض زادات مالية أخيرة ودراسة الرواتب بشكل سليم من قبل الحكومة وتمثلة بالتعاون بين ديوان الخدمة المدنية وديوان المحاسبة.

● وضع حد لتلك الزيادات العشوائية على مستوى القطاعات بالإضافة إلى تطبيق القوانين واللوائح بشكل ملزم وفعال يجعلنا نؤمن بأن هذا الزمن هو زمن تطبيق القانون بشتى أشكاله.

● الابتعاد عن الابتزازات السياسية حول تلك الزيادات والضغط على الحكومة لقرارها من أجل التكسب السياسي من قبل أغلب نواب البرلمان، والعمل على إقرار قوانين فعالة لتحقيق المعادلة الاقتصادية الناجحة.

● قيام البلدية بمحاسبة الفساد الغذائي وعرض أسماء الشركات الفاسدة لقيام الشعب بمقاطعتها ولتكون عبرة لغيرها من الشركات التي تسعى إلى الفساد بشتى صورة وأشكاله.

● قيام وزارة التجارة بدورها الرقابي تجاه زيادة أسعار السلع والمراقبة الفعالة من أجل حماية المستهلك لتطبيق القانون على التاجر وحماية المواطنين من عمليات النصب والزيادات اللا محدودة، وذلك عند إنشاء هيئة مماثلة لهيئة الإزالة مرتبطة بشكل مباشر





بمكتب رئيس الوزراء لمحاربة غلاء الأسعار والفساد الاقتصادي من أجل الحد من تلك الممارسات الخاطئة في الزيادات الطردية من خلال زيادة الأسعار وفي المقابل زيادة الرواتب.

3- الجانب الاجتماعي:

ترتبط العلاقات الاجتماعية الكويتية منذ بعيد الأزمان بروابط قوية ومشتركة، مهما اختلف هذا الشعب أيديولوجياً وفكرياً يزداد قوة وتلاحماً في الأزمات والشدائد، والدليل على ذلك موقف الشباب الكويتي من الغزو الغاشم للنظام البائد الذي جعله لنا دروساً مطالبين بها اليوم على التعلم منها والاحساس بالقيمة الحقيقية لتلك الدروس.

فالشعب الكويتي كان ولا زال على ذلك النهج لكن ما وصلت إليه النفوس اليوم من احباط اجتماعي أدى بنا إلى التوقف هنا لأن نجعل الرؤيا أكثر وضوحاً مما عليه اليوم، فنحن نعاني من شرح اجتماعي واضح من خلال تقسيم الشعب إلى أقسام لتحقيق غايات سياسية أو شخصية أو أياً كانت، فقسمنا إلى عدة أقسام ما بين سنة وشيعية وبدو وحضر.

وهذا ما لم نعرف عليه في كويت الستينات والسبعينات والتي كان يتربى الكويتي عند جاره ولا يتجرأ بسؤاله حول مذهبه ودينه وفكره وغيرها من تلك الأمور، ولذلك نحتاج من السلطتين التشريعية والتنفيذية الحزم الواضح والصريح لعدة أمور أهمها:

- فرض عقوبات على من يقوم بزرع الفتن الطائفية والمحاسبة الحقيقية.
- التأكيد على مساواة الشعب على مستوى واحد فلا فرق بين أياً منهم.
- توحيد مواد الجنسية أو اخفائها على أقل تقدير نظراً لتلك الحزازيات وما تؤول إليه أنفسنا كمواطنين درجة أولى أو درجة ثانية.
- العمل على حملات توعية واضحة وفعالة تبين خطورة الموقف الذي نعاني منه اليوم من تهجم طائفة على الأخرى وفرض الرقابة المحكمة وعدم ترك المجال بما يسمى





بالحرية الفكرية، فنعم أنا مؤيد لمزيد من الحريات وبالأخص الحرية الفكرية لكن عندما نفهم المعنى الأصح للحرية، فهي الاعتقاد بما شئت ولكنها تقف عند حدود الآخرين.

هذه النقاط المسرودة أمامكم هي من أسس المحافظة على الوحدة الوطنية المطلوبة لتحقيق الانجاز المطلوب وهي «التممية» بصورتها الحقيقية.

وكذلك الالتفات الفعال نحو قضية المزدوجين الذي نعاني من ازدواجية الجنسية والفكر والحياة، فالمطلوب هو الولاء والتبعية لدولة واحدة، من خلال اختيار الجنسية المراد الاستمرار بها.

وكذلك المطلوب بجل قضية البدون العالقة بحلول إيجابية فعالة ومنجزة وليست حبراً على ورق، فهم ولدوا ولم يعرفوا وطناً غير هذا الوطن، والاستفادة منهم بالمشاركة معهم في تحقيق التتمية، فكيف لنا بأن نستمر أو نبادر في تحقيق التتمية ولا زالت لدينا تلك المشكلة التي نعاني منها منذ السبعينات إلى يومنا هذا؟

أجل تلك هي مكمّن الخطورة وإحدى المطالب الرئيسية لتحقيق التتمية فتحقيق التتمية نحو إقرار حقوقهم الإنسانية على أقل تقدير هي أولى الخطوات الصحيحة التي تؤدي بنا إلى تنمية شاملة في شتى المجالات، فكيف لنا بأن نترك المزدوجين ونحاسب البدون، ألا يجدر بنا بمحاسبة المزدوجين وإعطاء البدون أبسط حقوقهم ومطالبهم الاجتماعية.

فهاهي قطر قضت على قضية البدون وكانت سبب رئيسي لتحقيق الانجازات التتموية، أي أن ما أطالب به من خلال رؤيتي البسيطة هي تلك الحقوق البسيطة والفعالة وعدم استخدام الحلول " الترقيعية " أو المؤقتة من أجل اسكاتهم لفترة من الزمن.

فالوارد البشرية هي جزء لا يتجزأ من التتمية، ولذلك فإن المواطن حق لكل من يستحق ولا بد من أن نكون منطقيين في إقرار تلك الحقوق، وترك التعسف على جانب والإعداد السليم لتلك الموارد البشرية والتخطيط الفعال من أجل الاسفادة منهم مستقبلاً في رفع شأن الدولة.





رؤيتي

- هي أن يكون لنا وطن نسمو به .
- هي أن نجعل من الكويت جنة لنا .
- هي أن نكون من أجل الكويت وللكويت .
- هي أن نجعل من أنفسنا رمزاً للاقتداء بنا .
- هي أن نكون أهلاً للمسؤولية التي على عاتقنا .
- هي أن نعمل لكويت أفضل من أجل أجيالنا .
- هي أن نؤمن بأن التنمية لا تتحقق إلا بالإنجاز والسعي نحوها .
- هي أن نؤمن بحقوق الغير كما نؤمن بحقوقنا .
- هي أن نكون متوكلين غير متكلين .
- هي أن نحسن الاختيار لناخيبينا من أجل مستقبل أفضل .
- هي أن نحارب الفساد من خلال قوانيننا وأفعالنا .
- هي أن نقوم بواجباتنا على أكمل وجه .
- هي أن نساند بعضنا البعض من أجل تحقيق هدفنا المشترك " التنمية " .
- هي أن نعطي أكثر مما نأخذ، وإن أخذنا نأخذ حقوقنا فقط .
- هي أن نعلم بأن لأجيالنا علينا حق .





- هي أن نثق بالآخر وعدم سوء الظن.
- هي أن نجعل الكويت مركزاً مالياً واقتصادياً.
- هي أن نحاول حتى نصل.
- هي أن نسعى حتى ننجز.
- هي أن نعمل حتى نخلص.
- هي أن نكون أو لا نكون.
- هي أن نعود بالكويت ذرة للخليج.





تطبيق القانون أكثر من مجرد مبدأ





لن يموت الحق دام هناك روؤساً تطالب به





نحسن الاختيار من أجل الاختيار نفسه





حكمة الأمور تلين كل عسير





اخلاصنا للوطن يكون
بتسليم عقولنا له أولاً ثم تليه قلوبنا





الخاتمة

ختاماً:

أخيراً وليس آخراً أتمنى منكم أعزائي القراء بأن نالت لكم رؤيتي إعجاباً وثناءً، فأنا لا أقصد شخصاً بعينه أو تياراً أو من هذا القبيل، فأنا مواطن غيور يرى ما يراه في هذا البلد من العجب العجائب وأراه يتلاشى بفعل تصرفات لا مسؤولة ولا تعرف مدى خطورة الموقف الذي نعاينه اليوم، نعم نحن مطمئنين بوجود القيادة السياسية الحكيمة المتمثلة بسمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه الشيخ صباح الأحمد الصباح، لكن ما يقلقني ويقلق كل مواطن غيور حول ما ستجنيه الكويت مستقبلاً من هذه التصرفات العشوائية والمتخبطة في الشأن الداخلي، إلا أنني أصنع في نفسي تفاؤلاً بأن نكون قادرين على العطاء والانجاز وتحقيق التنمية الشاملة والحقيقية، وتحقيقاً لرغبات سمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه نحول تحويل الكويت كمركز مالي واقتصادي، وإعادتها إلى النهج الصحيح، فالمطلوب منا اليوم هو التحدث والشرح مهما كنا لكن بعقلانية دون تعصب وبواقعيه دون أوهام، فالكويت اليوم بحاجة إلى تلك الخطة الحقيقية القادرة على قيادة دفتها نحو الانجاز الذي نسعى إليه جميعاً، آمليين من الله تعالى بأن يوفقنا وإياكم نحو ما نتمنى أن ندركه فالكويت هي أمانه على عاتقنا من قبل آباءنا وأجدادنا فلا بد أن نسلمها إلى أبنائنا بكل يسر وأمان.







بعض مقالات الكاتب





(1)

تاريخ النشر 17/09/2011 في صحيفة حيايد الالكترونية

بعنوان:

حزة الخاطر من سان فرانسيسكو..

عندما تكون مسافرا لقضاء عطلة بعد صيف عسير من الضغوط النفسية نتيجة ضغط العمل أو الجو العام في البلاد من نترات طائفية، يحز بالخاطر وأن هنا في سان فرانسيسكو أن أقرأ أخبار تخص وطني يضيق لها الصدر وتذهب بمتعته العطلة أدراج الرياح، فنعم منذ أن أتيت إلى هنا وأنا اتجاهل ما يحصل في وطني على أمل أن أعود وتكون الأوضاع قد تعدلت وعادت المياه إلى مجاريها لكن كل يوم يسوء وينذر بشيء قد لا يخطر في بال أحد منا، فقضية شيكات النواب ضربة لنواب البرلمان الذين يسألون عن ما قدموه أمام الله يوم الحشر. فعدم إصدار أي بيان رسمي من البنك المركزي سواء بالإقرار أو النفي يؤكد أن ما يدور حول هذا الموضوع يثير الشكوك كما ينثر الغبار في الهواء الطلق ويجعلنا نتساءل ما إذا كانت التهم حقيقية أم من وحي السراب فاما أن يصدر بيان وتوضع النقاط على الحروف أو أن ينفي قطعاً بأن ما أعلن على بعض وسائل الإعلام ما هو إلا إشاعات تروى بهدف زعزعه استقرار هذا البلد لكن ما إن تأكد بأن ما ذكر صحيح فإنه يجب المحاسبة والوقفة الجادة انقاذا لهذا البلد الذي عاد لا يحتمل أي سوء تصرف من أحد.

وفي موضوع آخر شغل بالي كثيرا وهو ما قاله الطبطبائي على الموقع الاجتماعي «تويتر» حيث وضع ونصب نفسه أميرا للكويت وخالف ما أمر به ولي الأمر وهو أن يتفرغوا بدورهم الرقابي والتشريعي داخل الكويت وأن يتركوا عنهم التكبب الانتخابي بالقضايا العربية وأن يتركوا السياسة الخارجية تديرها الأسره الحاكمة بما فيها خير للكويت وشعبها.. لكن مثل هذا النائب يريد أن يجعل نفسه أضحوكة وهو بالفعل ما قام به هذا النائب الذي يؤكد كل يوم بأن كل من صوت له قد ارتكب بحق الكويت جريمة لا تغتفر، لأنه نائب لا يعرف ما يفعله ولا يعلم أتباع ما يقوم به من أعمال تنهش بجسم هذا البلد وأتمنى أن يتعلم مبادئ السياسة من تشريع ورقابة بدلا من التصريحات عبر تويتر وتعويض سن





المراهقة الذي يتلبسه اليوم.

كلمة أخيرة:

تعلمت وأنا هنا بسان فرانسيسكو بأن الجميع هنا بالولايات المتحدة لا يسمع ولا يعطي أي أهمية للسياسة بل يترك السياسة لأهلها ويعيش دوره كشعب بيني ويعمل من أجل وطن واحد رغم اختلاف الديانات والتوجهات والجنسيات، فهذه الثقافة التي نحتاجها في الكويت فأصبح الكثير منا وبالغالب الجميع يتحدث عن كل شي بالسياسة والرياضة والاقتصاد حتى في الأمور الاجتماعية ، فالسؤال هنا إذا كانت كل هذه المواهب لدينا لماذا لا نرتقي بوطننا ونعمل من أجل ونستغل هذه العقليات الفذة؟ الجواب أتركه لكم..





(2)

تاريخ النشر 22/09/2011 في صحيفة حيايد الالكترونية

بعنوان:

وطنية زائفة..

لا عجب أن الجميع أو الغالبية أصبحوا يتحكمون ويحللون ويحرمون حتى أصبح مقياسا للولاء، فهم يتكلمون عن الدستور وحمايته ولا يتقبلون أبسط الأمور الديمقراطية وهي تقبل الرأي الآخر مهما كان أسلوب الحوار وإن خلا من التجريح، حيث أصبح كل من يعارضهم لا وطنية له وهو معاد للدستور، فلأسف يستخدمون أدوات الدستور لقتله لا لإحيائه والدليل على ذلك المطالبات بتطبيق الشريعة الإسلامية وتحويل الكويت إلى إمارة كويتستان الإسلامية، وهذا ما أنجزته أيدي الحكومة من عدم تطبيق للقوانين بصرامة وتفعلها على المواطنين حتى وصل الأمر إلى تهجم المواطن على رجل الأمن دون احترام للهبة العسكرية التي تحفظ النظام في هذا البلد، وعمت الفوضى كل مكان فالיום تظهر لنا تجمعات طفيلية دخيلة على المجتمع الكويتي الذي كان يضرب به المثل في رقي التعامل والتفاعل مع الأمور السياسية باسم الوطن والدستور ويقوم بالفوضى من خلال المظاهرات السلبية، وينسى هؤلاء بأن الكويت هي من ترعاهم من المهد إلى اللحد. فأصبحوا يرددون شعارات وطنية زائفة ويتركون دورهم كمواطنين في بناء هذا البلد ورد الجميع على الأقل من خلال العمل الجاد والبناء ورفع اسمه في المحافل الدولية كواجب وطني، فلأسف تحولت الديمقراطية إلى فوضوية ومن يجرنا على ذلك هو عدم تطبيق القوانين المكتوبة على الشارع وافترض هيبة على الجميع صغيرا كان أو كبيرا، فيخرج زعماء الشارع مطالبين رئيس الوزراء بالرحيل دون وضع من هو الشخص الكفاء الذي يستطيع حل هذه المشاكل، فقط يرددون ارحل دون تحمل ما تحمل هذه الكلمة في طياتها في المستقبل القريب، فلنحاسب برقي وبالنظم المتعارف عليها لا من خلال النزول إلى الشارع لأن الشارع لم يكن يوما حلا للمشاكل أو القضايا.





كلمة أخيرة:

تناسوا ما قدمته الكويت لنا
إلا أننا نحن من يجب أن نعطي أكثر مما أعطتنا
فلا عجب لنا أن نرى من يتخاذل عن وطننا
فالكويت لنا ونحن لها





(3)

تاريخ النشر 03/10/2011 في صحيفة حيايد الالكترونية

بعنوان:

حكومة قوية بفعل المجلس..

بداية: في مقالي هذا لا أخص بالذكر أسماء معينه ولا أتهم أحدا سواء من الحكومة أو أعضاء المجلس بل هي مجرد تحليلات سياسية لواقعا المرير الذي يؤكد يوما بعد يوم بأن القضية أكبر مما نتوقعها نحن أفراد الشعب.

جميعنا نرى التخطيط الحكومي في إقرار المشاريع ومتابعتها في حزم، فالجميع هنا يرى ما جنته الحكومة من تخططات على مستوى المشاريع في الدولة أو على مستوى السياسة العامة من تهاون في تطبيق القانون.

وكل من يرى ذلك يؤكد إدعاءات بأن الحكومة أصبحت قوية في تسيير السياسة الخاصة بها على مستوى الدولة، فتعم بدأت تظهر بوادر الحكومة القوية وإحكام قبضتها على المجلس الذي أؤكد لكم في مقالي هذا على أنه السبب الرئيسي لقوة الحكومة في الفترة الحالية والفترة القادمة مما تبقى من عمر المجلس، حيث برهنت على هذه النتيجة نظرا للمؤشرات التي ظهرت في الفترة الماضية وهي كالتالي:

- عدم الارتقاء بالخطاب الديمقراطي الراقى وهبوط بعض النواب في مستوى الطرح.

- عدم المصادقية في اتخاذ القرار الحاسمة التي تعود بالفائدة على البلد، وتحقيق أهداف الأجندة الخاصة فكل يعمل لصالح الفرد وليس لصالح العامة من الشعب.

- التهويل والتحيز الطائفي الذي أحدث شرح في جسد الكويت، حيث بدأت بوادر التعصب الطائفي تظهر في نواب المجلس والذين نقلوها بنفسهم إلى الشعب بدلا من أن يكونوا أكثر عقلانية في طرح المواضيع الحساسة ذات النعرات الطائفية والتحلي بالحكمة السياسية من أجل مصلحة البلد.

- تضخيم القضايا الصغيرة ومساواتها بالكبيرة دون الأخذ بعين الاعتبار الطرق السليمة والإجراءات السياسية لتخطي الأزمات وحل المشاكل، فعلى كل كبيرة وصغيرة نزلوا إلى الشارع مطالبين برأس الحكومة مما خلق تصور عام بأن المجلس الحالي لا يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة للشعب بل الهدف هو إسقاط رئيس الحكومة مما جعل فئة كبيرة من الشعب تتحاز وتتعاطف مع الحكومة نظرا لأن الحكومة حتى الآن لم ترد على النواب بطريقة أو بأخرى، كما يقول المثل «عمك أصمخ».





- حيث أن السيناريو المعتاد من قبل بعض أعضاء المجلس هو اعتصام والتهديد باستجواب رئيس الحكومة وبعدها يأخذ سرية الاستجواب ويحصل رئيس الحكومة على الثقة مما يؤكد بأنه انتصار حكومي جديد على الساحة السياسية.

نعم، فكل تلك الأسباب أدت إلى تقوية الحكومة كطرف قوي قادر على إحكام قبضته على المجلس الحالي وتحقيق الأغلبية الشعبية والرضا الشعبي مما تقوم به الحكومة، فعلى كل الاعتصامات والندوات التي نراها لا زالت هناك غالبية عظمى تؤيد التوجه الحكومي لأنها اكتفت بما قدمه النواب من تركهم للعملية الرقابية والتشريعية والتفرغ نحو هدف واحد إسقاط رئيس الحكومة عاجلاً أم آجلاً.

- فلا ننكر بأن المجلس في مأزق حقيقي بعد قضية «الرشاوى المليونية» حيث أن ما ظهر إلى الساحة حتى الآن هو تحويل البنوك حسابات النواب المتضخمة إلى النيابة العامة للتحقيق والبت فيها، دون أي تصريح حكومي ينفي ما ظهر على الساحة من تشكيك في الذمة المالية للنواب، مما يؤكد بأنه يجب علينا كشعب بأن نقوم بالمطالبة من النواب السير على خطى إقرار قانون كشف الذمة المالية للنواب، ومحاسبة المرشحين الذين دخلوا المجلس باختياراتنا دون ضغوط من أحد لأننا سلمناهم أماننا وهم الذين خانوا تلك الأمانة، وبنفس الوقت يحاسب الراشي لقيامه بأمر الفساد داخل الدولة، لكن لنرى من زاوية أخرى بأن القضية قد طفت على السطح حتى ترينا الحكومة هؤلاء النواب الذين ينددون بفساد الحكومة ما هم إلا أسوأ منها بالفساد السياسي والإداري، فالسؤال هنا هل كان بمقدور الحكومة التكتم على الموضوع دون إظهاره على السطح؟

أم أن الخطوة واضحة وهي إحدى الألعاب السياسية لسحب بساط الثقة الشعبية من المجلس؟

وأخيراً هل الحكومة هي من أصبحت قوية أم المجلس هو من ضعف؟

كلمة أخيرة:

ضاق الصدر من بعد جرحك يا وطن
وما بقى للجرح داعي
حسبت إلي بداخلي ألم
اكتشفت إن إلي بداخلك فاني
بنتخلى عن كل أثم
وبنرتقي فيك يا وطن عالي



(4)

تاريخ النشر 10/10/2011 في صحيفة حياذ الالكترونية

بعنوان:

صرخة وطن..

كثير من الأوطان في العالم تعاني من الفساد، لكن في الحقيقة الواقعة والمرة لا يوجد فساد أكثر من الفساد الذي تحتضنه الكويت، آسف من يحتضنه دعاة حماة الوطن والدستور، نعم هم من يحتضنون الفساد ويزرعونه بتصرفات لا مسؤولة وبكلام يعجز العاقل عن فهمه وتفسيره، فالكويت تزداد ألماً يوماً بعد يوم وتصرخ مستغيثة، والعجيب أن الجميع عندما صرخت الصومال تكاتفنا باستغاثتها، وعندما تستغيث بنا الكويت نقف عاجزين!! صرخة وطن، كلمتان تلخصان ما سأقوله الآن وباختصار شديد لأن التفسير في هذا الموضوع يحتاج إلى صحف وسنين من الكتابة حتى نلخص ما تعاني منه الكويت جملة وتفصيلاً، فالفساد قدعشعش في كل الجهات الحكومية حتى بدأت تنهار القوى التحتية للدولة آخذة بالرجوع إلى الوراء على المستوى الصحي والاجتماعي والتعليمي ومختلف الجهات الأخرى، وكذلك أصبح نواب الفساد أكثر تأزيماً لوضعنا الحالي فبدلاً من تشريع القوانين ومحاسبة المفسدين قانوناً، ينزلون إلى الشارع ويعمون الفوضى ويقومون بدورهم في علو الصوت للحصول على دعاية انتخابية مجانية باسم (الإصلاح)، وكذلك أصبح المواطن يطالب بالمزيد على الرغم من قلة عطائه، فالجميع يطالب بالزيادة والكوادر على الرغم من أن الراتب الذي يحصل عليه يجعله يعيش معززا مكرما في أسوأ أحواله، لكن سوء إدارة المال وصرفه وتبذيره هما ما جعلاه يطالب بالمزيد، حتى أصبح التمرد طاغيا من قبل موظفي الدولة الذين يهددون بين يوم وآخر بالإضراب العام وإيقاف مصالح الدولة ليسوا بمبالين بالكويت على قدر ما يباليون بأنفسهم، فأين الوطنية؟! أنا لا أزايد في مقالتي هذا على وطنية أحد، فلا أحد يزايد على وطنية الآخر، نعم هناك نوع من الظلم والتعسف لكن لتكن احتجاجاتنا بأسلوب حضاري دون إيقاف مصلحة الدولة ووضعها بعين الاعتبار فالكويت اليوم هي بأمس الحاجة لنا، واليوم تطالبنا الكويت بالعطاء من أجلها وليس الأخذ من جيبتها، نعم نطالب بمحاسبة المفسدين ومكافحة الفساد وإعادة الدولة المجمدة إلى الواجهة من جديد لكن يجب أن نغير من



قناعاتنا كمواطنين وأن نعمل من أجل الكويت أولا وأخيرا، فنحن اليوم نُحسد على ما نحن عليه على الرغم من الفساد المتفشي في المجتمع لكن على الرغم من ذلك يجب علينا أن نجد طريقا صحيحا واضحا للإصلاح، فنواب الأمة اليوم يقومون بالبروفات المعتادة لأن الانتخابات على الأبواب، لذلك يجب أن نؤمن بقدراتنا نحن كشعب على الإصلاح والإصلاح يبدأ بتغيير العقلية النابعة من الأعماق وهي تبدأ من إتباع القوانين وتطبيقها على الذات أولا ومحاسبة الغير ثانيا، هكذا نحذو حذو الإصلاح السليم، فالكويت اليوم تصرخ وتنادي.. فهل من مجيب؟؟





(5)

تاريخ النشر 21/11/2011 في صحيفة حياذ الالكترونية

بعنوان:

أبجديات سياسية..

من الأبجديات في عالم السياسة والتي يغفلها أغلب نواب الأمة هو مصطلح الحرية، فالحرية هو أن تقوم بجميع الأفعال ولكنها تقف عند حدود الآخرين، فما حصل لمجلس الأمة في الأربعاء الأسود جعلنا نؤمن بأن المعارضة لا تؤمن بالدستور الذي هو العقد الأسمى بين الشعب والأسرة الحاكمة.

في علم النفس هناك شيء يسمى الإلقاء وهي سياسة إلقاء الصفات الشخصية على الطرف الآخر بأنها عيوب الشخص الآخر وبالحقيقة هي عيوب الشخص نفسه، فهم يقومون بإلقاء التهم على أن النواب الآخرين يستخدمون الدستور كبقالة سياسية يأخذون القوانين التي تأتي وفقا لمصالحهم ويتروكون الآخر، فمثلا يأتي نائب اليوم يطالب بالحرريات ويطلب الحريات في التجمعات السياسية وعدم ملاحقة المغردين وهذا كلام جيد، ويأتي بعدها بيوم ينتقد حفلا غنائيا تحت مدعاة أنه يضر بسمعه الإسلام!! في هذا الموقف عزيزي القارئ من هو الذي يستخدم الدستور كبقالة سياسية!!

نأتي إلى الموضوع الأهم، فقط في الكويت عندما لا تكون معارضا تكون انبطاحيا للحكومة، وعندما تكون معارضا تكون صاحب رأي ومبدأ!! عزيزي القارئ أنا اليوم أكتب في مقالي هذا أهم مبادئ المعارضة والتي لا تلتمس منها معارضتنا الموقرة أي مبدأ سوى كلمة واحدة ارحل، فالمبادئ الأساسية للمعارضة السياسية هي كالتالي:

- 1- أن تكون محترمة في طرحها، فلا تكون بالسب والشتم والقذف دون أدلة.
- 2- أن تكون واضحة الملامح، والأهداف معلنة.
- 3- أن تكون المواضيع المدافعة عنها تهم المصلحة العامة وليس الشخصية.
- 4- أن تكون هادفة للإصلاح وليس المصالح.





- 5- طرح المواضيع والمشاكل والقضايا بأسلوب يليق بالحركة السياسية الكويتية على مر العصور .
- 6- استخدام المعارضة للأدوات الدستورية عند اللزوم .
- 7- القبول بقرار الأغلبية كمبدأ أساسي من مبادئ الديمقراطية، وعلى سبيل المثال قبول مبدأ إعادة الثقة لرئيس الوزراء .
- 8- عدم تأجيج الشارع السياسي واستخدام الشباب كعنصر لتحقيق المصالح الشخصية باسم المصالح العامة لأننا في دولة ذات دستور وقوانين .
- 9- عدم استخدام سياسية التظليل الإعلامي، وتوضيح الحقائق .
- 10- عدم دس القضايا الطائفية كنوع من التعصب لكسب العطف السياسي لفئة ما .
- 11- عدم استخدام الدستور كبقالة سياسية يستخدمون ما يشتهونه من القوانين التي تخدم مصالحهم ويتركون ما تبقى منه .

إذا عزيزي القارئ قارن شروط المعارضة التي وضعتها لك اليوم بما تسمي نفسها معارضة هنا بالكويت ستجد الفروض الواضحة، فالمعارضة في مختلف الدول وجدت حتى تحقق المصالح العامة لا الشخصية، وعندنا بالكويت الحكومة نعم ليست هي الحكومة المثالية لكن ليست كباقي الحكومات القمعية التي تمتص من المواطن كل شي فالدستور كفل لنا العيش بحرية وسلام وكفل لنا التعليم والصحة بالمجان، وإن وجدت المعارضة بالكويت اليوم لتوجد من أجل تحقيق حياة أفضل للشعب من تحسين للمستوى الصحي والتعليمي والثقافي وليس لتحقيق المصالح الشخصية وترسيه المناقصات على كل من يدعمهم، فالكويت اليوم بحاجة إلى أشخاص يخدمون الوطن والمواطن لا أن يخدم مصالحه الشخصية .

ختاماً:

الجميع قرأ ما ذكره صاحب السمو، باختصار لن يحل المجلس ولن يقال رئيس الوزراء،
فالحكومة والمجلس باقيان حتى انتهاء المدة التشريعية لهما .





(6)

تاريخ النشر 28/11/2011 في صحيفة حياذ الالكترونية

بعنوان:

تجمع الكويت.. ضربة مازالت تؤلمهم..

في مقالي هذا سأقارن مقارنة بسيطة حول تجمع الكويت وتجمعات المعارضة أو ما تسمى نفسها بالمعارضة. في تجمع الكويت تم الإعلان عن الأهداف قبيل التجمع بأيام وما هو هدفه «بأن التجمع هدفه هو تطبيق القانون وسمعا وطاعة يا سمو الأمير» وليس كما يدعيه البعض بأنه تجديد للولاء والبيعه لسمو الأمير لأن بيعة المواطن الكويتي لسمو أمير البلاد منذ ولادته ولا تجدد لأن الولاء يكبر يوما بعد يوم. في تجمعات المعارضة حيث إن الهدف الأول والأسمى هو رحيل رئيس الحكومة وليس الإصلاح والفساد الذي تقشي بالبلد. في تجمع الكويت لم نكن طرفا للحكومة كما يدعي البعض ولم نكن كذلك طرفا للمعارضة ولكن كان خروجنا استنكارا لما يقومون به من فساد على الساحة السياسية وهذا ما غفل عنه البعض وأنكرته المعارضة. أما في تجمع المعارضة فهو تابع للمعارضة تحقيقا لمصالحها وأهدافها إن تواجدت أهداف بالأساس لأنني وبكل أسف لا أعترف بمعارضة همها الأول والأخير هو إزالة رئيس الوزراء دون الإصلاح والسيطرة على الفساد، حيث إن التصرفات العامة لدى التجمعين، فتجمع الكويت أكد على احترام الشعب الكويتي لرجال الأمن واحترامهم لتطبيق القانون حيث قمنا بإزالة اللوحات المنتشرة بالتجمع عندما أخطرنا الأمن بالمخالفة تطبيقا لقانون الدولة على عكس ما قامت به تجمعات المعارضة من انتهاك للقانون وسيادته وبالإضافة إلى ضرب رجال الأمن واهانتهم دون الاعتبار إلى هيبة الأمن وسلطته وهذا ما قابله أعضاء تجمع الكويت بإلقاء الورود والكلمات الطيبة تجاه الشرطة والأمن تقديرا لدورهم الفعال في المجتمع وطريقة للتعبير عن الامتتان من الشعب الكويتي على ما يقوم به رجل الأمن من واجب وهنا نبين الواجهة الحضارية المشرفة لأهل الكويت. وأخيرا وليس آخرا فتجمع الكويت تكلم به شعب الكويت وليس أشخاص لهم تكسبات سياسية من مرشحين سابقين أو أعضاء سابقين أو حتى نواب حاليين وهذا ما نميزه بابرار دور المواطن الكويتي في التحرر والتعبير عن رأيه السياسي دون





تدخل القادة السياسيين وبالإضافة إلى خلو الكلمات من القذف والشتيم وهو الأسلوب المتبع عند المعارضة من تدني أسلوب الحوار السياسي والتعبير عن وجهات النظر. وعلى أساس هذه المقارنة السريعة وضحت لكم مدى قوة التجمع الحضاري الذي قام به تجمع الكويت على تجمع المعارضة مؤكداً لكم بأن تجمع الكويت ضربة ما زالت تؤلمهم، فالحشود وردة الفعل أثبتت أن الكويت بخير وهذا ما جاء ببيان سمو أمير البلاد من شكر للمنظمين القائمين وليطمئن بأن الكويت بأيدٍ أمينة، وأن الشعب الكويتي أصبح يعي ما يقوم به بعض مدعي الإصلاح أكثر من ذي قبل وعلى ذلك «من لا يشكر الناس لا يشكر الله».

• شكرا سيدي صاحب السمو على كلمتك العزيزة على قلوبنا ..

• شكرا أعضاء التجمع وأخوتي على تكاتفنا والجهود المبذولة من أجل انجاح هذا التجمع بكل تفاصيله..

• شكرا للشعب الكويتي الذي حضر وأكد على أن الكويت مازالت بخير ومؤكداً على أهمية تطبيق القانون..

• شكرا وزارة الداخلية بقيادة اللواء محمود الدوسري على جهودكم المبذولة والواضحة في نجاح التجمع والحفاظ على أمن المتجمعين..

كلمة أخيرة:

تجمع جمع الجميع لأجل الكويت، رقم الحضور هو أجمل رد لأطفال الموقع الاجتماعي «التويتر»، تجتمعنا على حب الكويت وحب أميرنا أطلال الله في عمره ولم نجتمع على خرابها وهدم أركانها.. باسمي وباسم أعضاء التجمع سامحونا على القصور وكلنا فداج يا كويت..





(7)

تاريخ النشر 15/01/2012 في صحيفة حياذ الالكترونية

بعنوان:

رسالة إلى سمو الرئيس

أتمنى أن تصل هذه المقالة إلى سمو رئيس الوزراء وإلى كل مسئولٍ في هذا البلد الذي نعول عليهم الكثير والكثير في الفترة القادمة، فأنا مواطن شاب لا أملك شيئاً في حياتي سوى قلبي وفكري لأوصل إليكم وجهة نظري المتواضعة والبسيطة وأن ألقى عليكم المسؤولية التي على عاتقي من خلال كتابة هذه الرسالة التالية:

" تحية طيبة وبعد ... أكتب هذه الرسالة إلى سموكم الكريم وإلى كل مسئولٍ في هذا الوطن في ظل هذه الظروف الصعبة والتي تجعلني كمواطن شاب على هذا البلد يجهل ما ينتظره المستقبل له ولأبنائه وما سيحدث غداً في ظل الظروف السياسية العاصفة في البلد والمنطقة على حد سواء ..

نحن الشباب في هذا البلد نعول عليكم بالكثير والكثير لا نزايد في حاكم الكويت على أي حال من الأحوال ولكن في نفس الوقت لسنا سذجا إلى هذه الدرجة التي تجعلنا غير مدركين لما يحصل حولنا من تصرفات متناقضة تجعلنا نجهل ما يدور في محيطنا وإلى أين نحن نسير اليوم.

وكذلك نجهل تماما إجابات هذه الأسئلة التي نحتاج إلى إجابات واضحة وفعالة تجعلنا نفهم ما يدور حولنا بصورة شفافة ندرك حينها اتجاه هذا الوطن ونساهم في تلك المسيرة بما أننا الجيل القادم لهذا الوطن بشتى أطيافه وأشكاله، فلماذا لا يطبق القانون على الجميع كمسطرة واحدة يتساوى فيها المواطن العادي والتاجر ويتساوى فيها المواطن البسيط والمسئول الواصل؟ ولماذا لا تحل قضية البدون والتي طالبت الكثير حتى جعلتنا نحن الشباب نتحرك طوعا لاسترداد حقوقهم المسلوقة في هذا الوطن المعطاء وترك المستحقين منهم بدون أدنى حقوق اجتماعية ومدنية وهي أولى وصايا ديننا الحنيف





ورسولنا الكريم تجاه هؤلاء البشر؟ ولماذا نصر على هلاك البلد بالسكوت عن كل مخطئ ومخالف للقانون ومنتهك للأموال العامة بحجج واهية لا توجد في أدنى سياسات الدول الديمقراطية والمؤسسات المدنية؟ ولماذا لا نرتقي بالوطن الذي أرهق من ممارساتنا السياسية الخاطئة حتى بدأ الصغير قبل الكبير بالتحدث حول السياسة وما يدور في هذا البلد من مشاكل وأصبحنا عاجزين عن التحرك خطوة واحدة نحو الإصلاح؟ ولماذا لا نقاوم كل من يحاول أن يزرع الفتنة والتصدي له بثتى الطرق القانونية باتخاذ الإجراءات الصحيحة لكل شخص حتى يكون عبءا لغيره من المواطنين الذين يسبغون على النهج ذاته وحماية البلد من الفتنة المفتكة به؟ ولماذا نجامل كل من لا يستحق منصبا يناله بحجج المجاملات التي كلفت البلد الكثير والكثير من الكفاءات المهذرة؟ ولماذا نهش بجسد هذا الوطن وهو بأمس الحاجة إلينا اليوم على الرغم من تماسكه إلى الآن في ظل الظروف القاهرة والصعبة في ظل الأجواء السياسية المتوترة بالمنطقة؟

سمو الرئيس الأمور بدت واضحة جدا والحلول كذلك موجودة وبسيطة لكنها تحتاج إلى قرارات حازمة وفعالة تلقيها سموكم الكريم في تنفيذ تلك الأمور بأسرع وقت ممكن حتى نعود في البلد من جديد، فالقوانين موجودة ومرصوصة لكنها بحاجة إلى قرارات جادة من سموكم بتفعيلها تطبيقها على الوزير قبل النائب وعلى المسئول قبل الموظف وعلى الكبير قبل الصغير.

نعم سمو الرئيس انتهكت حقوقنا كمواطنين فلم نعرف طعم النوم، تسرق البلد، ينهش الجسد وتقتل طموحاتنا كمواطنين، فحال البلد لا يسر عدوا ولا صديقا إذا كيف لو كان هذا الشخص عاشقا لوطن عتيدي، نحن لا نطالب بالمزيد، نحن نطالب الرفق في هذا البلد الوحيد الذي عشنا عليه ولن نعرف غيره مهما أطل الله بعمرنا المديد، فحب الكويت لدينا يسري من الوريد إلى الوريد، ونثق بسموكم بأنكم قادرون على إعادة الكويت وطن النهار من جديد.







المصادر

المصادر:

- (1) القرآن الكريم.
- (2) موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة www.ar.wikipedia.org.
- (3) كتاب الأموال. العدد 6 سبتمبر، 2000م.
- (4) تقرير عن التنمية في العالم، 1996م.
- (5) شبكة النبا للمعلوماتية www.annabaa.org.
- (6) خطة لمكافحة الفساد في الإدارة، بحث غير منشور، مركز الدراسات التشريعية في جامعة نيويورك- البني 1998م.
- (7) الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مجموعة باحثين، ضمن بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية. ط1 كانون الأول 2004م.
- (8) جريدة الوطن الكويتية www.alwatan.com.kw.







الفهرس

9	المقدمة
11	المواطنة
12	التعصب الطائفي
16	الحلقة المفقودة (الثقة بالمواطنة)
18	سياسة التشكيك بالانتماء (مقياس الولاء)
22	التعايش السلمي
25	الاحتقان السياسي
29	التعصب الأعمى للتبعية السياسية
32	الهدوء السياسي والإجراء الذكي
35	الفساد
36	الفساد السياسي
39	الفساد الاقتصادي (المالي)
41	الفساد الإداري
43	التممية المفقودة
46	رؤية وطن
52	رؤيتي
59	الخاتمة
61	بعض مقالات الكاتب
77	المصادر







السيرة الذاتية



الاسم:

حسين علي حسن الصباغة

التخصص:

العلوم السياسية

الشهادات:

- بكالوريوس علوم سياسية جامعة الكويت سنة 2010م.
- مساند تخصص إعلام جامعة الكويت سنة 2010م.
- حاصل على شهادة التحليل السياسي لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) بدرجة ممتاز.

الانجازات والأعمال:

- كاتب صحفي في جريدة القبس سنة 2007م.
- كاتب صحفي في جريدة الجريدة سنة 2008م.
- باحث ومحلل سياسي في إذاعة صوت الكويت FM.
- مؤسس ومنسق قائمة صوت الكويت - جامعة الكويت.
- مؤسس ورئيس تحرير مجلة صوت الكويت.
- نائب رئيس تحرير مجلة Mercato.
- أمين عام تجمع القوى الطلابية سنة 2009م / 2010م.

للتواصل:

E-mail // Bo_Mayar@live.com

Facebook // Bo Mayar

Twitter // @Bo_Mayar







